الجامعة الأردنيــة
كلية الدراسات العليا

التاريـــخ: / /

نموذج رقم (١٨)
اقرار والتزام بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها لطلبة الماجستير والدكتوراة

أنا الطالب: رامي محمد حامد الزبدية الرقم الجامعي: 8071784

التخصص: ماجستير المحاسبة الكلية: الأعمال

اعلن بأنني قد التزمت بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة باعداد رسائل الماجستير والدكتوراة عندما قمت شخصيا" باعداد رسالتي / اطروحتي بعنوان: أثر تغيير المدقق الخارجي على أبعاد القرار الاستثماري في البنوك التجارية الأردنية.

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي /اطروحتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة اعلامية، وتأسيسا" على ما تقدم فانني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في الجامعة الأردنية بالغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: .... التاريخ: 22/7/2017

أثر تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك التجارية الأردنية

إعداد
رامي محمد الزبدية

المشرف

الأستاذ الدكتور علي الذنيبات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

تموز، ٢٠١٠

الجامعة الأردنية

نمـــوذج تفـــويض

أنا رامي محمد ماجد الزبيدي ، أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نـــسخ من أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع: Rami

التاريخ: 2010/7/22

ب

نوقشت هذه الرسالة (أثر تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك التجارية الأردنية)
وأجيزت بتاريخ ١٣ / ٧ / ٢٠١٠

أعضاء لجنة المناقشـــــة	التوقيـــــــع
الأستاذ الدكتورعلي الذنيبات، مشرفا أستاذ – محاسبة	....
الأستاذ الدكتور احمد ظاهر أستاذ – محاسبة	....
الدكتور توفيق عبد الجليل أستاذ مشارك – محاسبة	....
الدكتور خليل نمر أستاذ مساعد – محاسبة جامعة العلوم التطبيقية	....

إهداء

لكم يا من كنتم نورا لدربي ومهجة لصدري:

أبي .... الغالي

أمي .... الحنون

أخواتي .... زهور عمري

أهديكم جهدي المتواضع

شكر وتقدير

أحمد الله سبحانه وتعالى وأشكره على تمكيني من إنهاء رسالتي المتواضعة، ومن ثم أتقدم بوافر الشكر والتقدير لأستاذي **الأستاذ الدكتور علي الذنيبات** الذي كان عوناً وسنداً، ونبعاً علمياً نهلت من صافي علومه القيمة.

كما يطيب لي أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى زملائي الذين كانوا عوناً وسنداً لي خلال إعداد هذه الرسالة المتواضعة.

كما أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الكريمة على كل ما أمضوه من وقتهم الكريم في دراسة ومعاينة هذا الجهد المتواضع.

وأخيراً أشكر كل من ساهم في أتمام هذه الرسالة ومد يد العون لي راجياً من المولى عز وجل أن يجزيه عني كل خير

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
	إفصاح غير ملائم في القرار الائتماني	
53	نتائج اختبار Wilcoxon لأثر تقرير المدقق المتحفظ بسبب إفصاح غير ملائم في القرار	15
54	النتائج الوصفية لأثر تقرير المدقق النظيف وتقرير المدقق المتحفظ بسبب	16
55	نتائج اختبار Wilcoxon لأثر تقرير المدقق المتحفظ بسبب استخدام سياسات محاسبية غير ملائمة في القرار الائتماني	17
56	النتائج الوصفية لأثر تقرير المدقق النظيف وتقرير المدقق المتحفظ بسبب	18
57	نتائج اختبار Wilcoxon لأثر تقرير المدقق المتحفظ بسبب التقديرات المحاسبية في القرار الائتماني	19
58	النتائج الوصفية لأثر تقرير المدقق النظيف وتقرير المدقق المعاكس (المخالف)،	20
59	نتائج اختبار Wilcoxon لأثر تقرير المدقق المعاكس (المخالف) في القرار الائتماني	21
60	النتائج الوصفية لأثر تقرير المدقق المتحفظ حول استمرارية الشركة في حالة ارتباط شركة التدقيق المصدرة لتقرير	22
61	نتائج اختبار Wilcoxon لأثر تقرير المدقق المتحفظ حول استمرارية الشركة في حالة ارتباط شركة التدقيق المصدرة لتقرير الكبرى في العالم	23
62	النتائج الوصفية لأثر تقرير المدقق المتحفظ بسبب إفصاح غير ملائم في حالة ارتباط شركة التدقيق المصدرة لتقرير الكبرى في العالم.	24
63	نتائج اختبار Wilcoxon لأثر تقرير المدقق المتحفظ بسبب إفصاح غير ملائم في حالة ارتباط شركة التدقيق المصدرة لتقرير الكبرى في العالم	25
64	النتائج الوصفية لأثر تقرير المدقق المتحفظ بسبب سياسات محاسبية غير ملائمة	26

المتحفظ بسبب سياسات محاسبية غير

قائمة الملاحق

أثر تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك التجارية الأردنية

إعداد

رامي محمد الزبدية

المشرف

الأستاذ الدكتور علي الذنيبات

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية، والتعرف على ما إذا كان لنوع التقرير تأثير في اتخاذ القرار الائتماني، بالإضافة [illegible] أهداف الدراسة تم استخدام [illegible] الاستبانة [illegible] (Experimental Study) [illegible] (132) [illegible] ضباط الائتمان العاملين في البنوك التجارية الأردنية بالإضافة إلى بيانات افتراضية مرفقة مع الأنواع المختلفة من تقرير [illegible] تحليل [illegible] Chi-Square [illegible] Wilcoxon [illegible] Kruskal-Wallis [illegible]مة التي يعتمد عليها ضابط الائتمان في اتخاذ قراراته الائتمانية، كما توصلت الدراسة إلى أن [illegible] الأربعة الكبرى في العالم لا يؤثر في العلاقة بين تقرير المدقق المتحفظ والقرار الائتماني، فقد لوحظ أن ضباط الائتمان قد أتخذوا نفس [illegible] الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة قيام البنوك [illegible] تقرير المدقق [illegible] الائتمان [illegible] أنواع تقارير المدقق المتحفظة في التأثير في القرار الائتماني.

البنوك التجارية وجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين لعقد دورات تهدف إلى زيادة الوعي لدى ضباط الائتمان حول أهمية عملية تدقيق الحسابات وأهمية التقرير الصادر عن المدقق وفهم العناصر والمفاهيم التي ترد في تقرير مدقق الحسابات، وأوصت الدراسة كذلك بالعمل على تعديل وتنقيح القوانين والتشريعات التي من شأنها أن تزيد من درجة الثقة بين المدقق والأطراف الأخرى المعنية بتقرير المدقق.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

1.2 مشكلة الدراسة

1.3 أهمية الدراسة

1.4 أهداف الدراسة

1.1 المقدمة

تحتوي التقارير المالية التي تنشرها الشركات المساهمة العامة على معلومات هامة ومفيدة لمستخدميها من بنوك ومستثمرين وجهات حكومية وغيرها. ونظرا لزيادة الاهتمام بمصداقية تلك المعلومات ودرجة الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرار، كان لا بد من وجود جهة محايدة ومستقلة تقوم بعملية التأكد من حقيقة وعدالة المعلومات الواردة في تلك التقارير لهذه الشركات. إن هذه الجهة غالبا ما تتمثل في المدقق الخارجي، بل إن معظم الدول [illegible] (Arens et al,2008) [illegible]

[illegible] رأي [illegible]

[illegible]

[illegible] (Porter,1993; [illegible]

Gomez-Guillamon, 2003 [illegible] (2008). حول مدى عدالة القوائم المالية ككل، ومدى تمثيلها للمركز المالي للمنشأة

في [illegible] (2008) [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] خارجي هو

[illegible] (Arens et al.,2009) [illegible]

[illegible]. أنه وسيلة الإتصال بين المدقق ومستخدمي البيانات المالية المدققة، حيث يهدف هذا التقرير إلى إعلام مستخدمي البيانات المالية المدققة عن درجة التوافق بين المعلومات (البيانات [illegible]

[illegible]

[illegible] رأي المدقق حول التقارير المالية التي قام بتدقيقها، والى أي مدى يمكن الإعتماد على تقرير المدقق في عملية اتخاذ القرارات بأنواعها، سواءاً أكانت إئتمانية أو استثمارية أو أي قرارات أخرى

استثمارية أو أي قرارات أخرى تعتمد على البيانات المالية المدققة (William, 1982; Craswell, 1985; Miller *et al.*,1993; Lin et al., 2003; Gomez-Guillamon, 2003; Guiral and Gonzalo, 2007; Schneidr, and Church, 2008). [illegible] الباحثون إلى إن أهم المشكلات التي تواجه مهنة التدقيق هي عدم وضوح مدى اهتمام مستخدمي البيانات المالية بتقرير المدقق ومدى الاعتماد عليه في إتخاذ القرارات المختلفة، بالإضافة إلى وجود استفسارات حول مدى ثقة مستخدمي البيانات المالية بتقرير المدقق هو موضع استفهام واستفسار. وكخطوة في هذا المجال فإن

1.2 مشكلة الدراسة [illegible] على أهمية تقرير المدقق في عملية اتخاذ القرار [illegible] فإن هذه الدراسة [illegible] البيانات المالية المدققة واعتماد مستخدمي هذه البيانات على تقرير المدقق المستقل، والى أي مدى يعتمد مستخدمو البيانات المالية على تقرير المدقق في اتخاذ القرارات (Porter,1993). وتعتبر هذه المشكلة عالمية حيث تم مناقشتها من قبل (Libby, 1979a; Houghton, 1983; Porter,1993; Gómez-Guillamón, 2003; Guiral-Contreras *et al.*, 2007; Schneider and Church, 2008; Rodriguez *et al.*,2009) [illegible] 1992؛ [illegible] 2001؛ [illegible] 2001؛ [illegible] 2003)، وأن هنالك تفاوتاً في الاهتمام المعطى لتقرير المدقق عند دراسة طلبات الائتمان التجارية، [illegible] فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة عن الأسئلة التالية:-

1) إلى أي مدى يعتمد ضباط الائتمان في البنوك التجارية الأردنية على تقرير مدقق الحسابات في عملية اتخاذ القرار الائتماني؟

2) هل يؤثر تقرير المدقق المتحفظ، بشكل عام، مقارنة مع التقرير النظيف، في تقييم ضابط الائتمان لوضع الشركة؟

3) هل يؤثر تقرير المدقق المتحفظ حول استمرارية الشركة

4) هل يؤثر تقرير المدقق المتحفظ بسبب إفصاح غير ملائم، في القرار الائتماني؟

5) هل يؤثر تقرير المدقق المتحفظ بسبب استخدام سياسة في القرار الائتماني؟

6) حهلسد بيوة ثرغ ير تمقلائيوة في لدقرار الامئتنحفظي؟ بسبب التقديرات

7) لهلحليوثبرية، تفقير يارلقراللو داقلقئت مالاميع كس (المخالف)، في القرار

8) الائتيمؤلتري؟ رتباط شركة التدقيق المصدرة لتقرير المدقق بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم، في

9) لهلاقة الك بيرفر و تقاتير ذات الدلالة إحطاطئية فظ بين والقواع الائتقمالزنير؟ المتحفظة في التأثير في القرار الإئتماني؟

4.3 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية رأي مدقق الحسابات من خلال ما يعكسه عن واقع المنشأة الحقيقي وسلامة القوائم المالية وكفاية المعلومات المحاسبية التي تحويها هذه القوائم المالية، من حيث مصداقيتها وموضوعيتها وملائمتها لمتخذي القرارات وتلبية احتياجات الأطراف المعنية. فالدور الذي يؤديه مدقق الحسابات في إبداء الرأي في القوائم المالية، سوءاً كان هذا الرأي نظيفاً أو كهقاحدقظراًز أهمية هذهك سلأد ريظهرة مدىك وانعها كتاسما عنعلفي قفرتارا ضتابلط الاجتهلتان اومتخشليفة وانومنجظهمة نلطوهانةصفي الأردن +ل تمثلين جنعكيرة هالمدحطلسبي بيلط مائلنقالن ضنايطن اولا تلتهميانة عالي لويطبعلم لهاتم مياليم حوا نذلبلة لانثدفعلونو نبيةجو د الجهة ارنظ لبايقاتسندقلتدمعلى لهذه يالمثداتكاتالمالية في الأردن وبالأخص ضباط الائتمان حول تقرير المدقق، مما يساعد هذه الجهات في محاولة الوصول إلى السبل والطرق الكفيلة بزيادة وعي المجتمع وبخاصة مستخدمي البيانات المالية، حول دور المدقق وأهمية التقرير الذي يصدره ومعالجة الخلل إن وجد، كما تخدم هذه الدراسة الجهات المقرضة في الأردن وبخاصة البنوك التجارية، حيث يتوقع أن تساهم هذه الدراسة في لفت انتباه المسئولين في هذه

1.4- أهداف الدراسة:

بالإشارة إلى ما تم ذكره في مشكلة الدراسة وأهميتها يمكن

1) [illegible] الائتمان في البنوك التجارية

الأردنية على تقرير المدقق خلال عملية اتخاذ القرار

2) [illegible]. إذا ما كان لتقرير المدقق المتحفظ، مقارنة مع

تقرير المدقق النظيف، أثر في تقييم ضابط الائتمان لوضع

3) [illegible] تأثير تقرير المدقق المتحفظ حول استمرارية

4) [illegible] المدقق المتحفظ بسبب إفصاح غير

5) [illegible] المدقق المتحفظ بسبب استخدام

6) [illegible] وجود خطأ

7) [illegible]. (المخالف) في

8) [illegible]. ارتباط شركة التدقيق المصدرة لتقرير

المدقق بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم، في

9) [illegible]

أنواع التقارير المتحفظة في التأثير في القرار

الائتماني.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

2.1 الدراسات السابقة:

هنالك العديد من الدراسات التي سعت إلى اختبار أثر تقرير المدقق في اتخاذ القرار الائتماني، فمنذ عام 1977 بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية الدراسات التي سعت إلى التعرف على أثر تقرير المدقق ومضمونه في اتخاذ القرار الائتماني، ويلاحظ أن نتائج هذه الدراسات كانت مختلفة ومتضاربة وتتسم بشيء من الغموض وعدم الوضوح في بيان أثر تقرير المدقق في القرار الائتماني (Estes and

and Reimer, 1977; Libby,1979a; Libby1979b; Schultz,1979; Firth,1979; Houghton, 1983; Gul,1987; Bamber and Stratton, 1997; LaSalle and anandarajan,1997;Miller and Smith, 2002; Lin *et al.*, 2003; Gomez-Guillamon, 2003; Guiral-Contreras *et al.,* 2007; Schneider and Church, 2008; Rodriguez *et al*,2008).

وتعتبر دراسة (Estes and Reimer, 1977) من الدراسات الأولى التي مهدت الطريق أمام الباحثين لدراسة هذا الموضوع، فقد هدفت الدراسة إلى فهم اثر تقرير المدقق في القرار الائتماني وبخاصة تقرير المدقق المتحفظ بسبب عدم اتباع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد استخدم الباحث أسلوب الدراسة التجريبية (Experimental Study) وذلك عن طريق عرض بيانات مالية افتراضية لأحدى الشركات الافتراضية وأرفق معها تقريراً نظيفاً وأخر متحفظاً بسبب عدم اتباع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والطلب من

[illegible] (Libby, 1979a) [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] استخدم الباحث منهجية مختلفة عن منهجية (Estes and Reimer, 1977) حيث أعتمد الباحث على أسلوب الأسئلة المباشرة ودون استخدام أسلوب الدراسة التجريبية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج

[illegible] (Libby, 1979b) [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وخاصة قرارات ضباط الائتمان بالإضافة إلى أن ضباط

[illegible]

الشركة، وبافتراض وجود أثر لتقرير المدقق اعتمادا على نتائج دراسته السابقة، ولكن الباحث في هذه الدارسة استخدم أسلوب الدراسة التجريبية (Experimental Study) وهو نفس الأسلوب المستخدم في دراسة (Estes and Reimer, 1977) وذلك عن طريق عرض بيانات مالية افتراضية لأحدى الشركات الافتراضية وأرفق معها تقريراً نظيفاً وأخر متحفظاً حول استمرارية الشركة، وقد وصلت هذه الدراسة إلى نتائج تختلف عن نتائج دراسته السابقة، ويمكن أن يعزى سبب هذا الاختلاف في النتائج إلى اختلاف المنهجية المتبعة في كل

وفي دراسة أخرى تبين أن تقرير المدقق المتحفظ حول الاستمرارية (Estes and Reimer, 1977; Libby,1979a; Libby,1979b) والتي أظهرت نتائج مختلفة ... الائتمان ... (Firth,1979) ... (Libby,1979a; Libby,1979b) ... (Estes and Reimer, 1977) ... الأمريكية

قام بإعداد بيانات مالية افتراضية وإرفاق أنواع مختلفة من تقارير المدقق المتحفظة بالإضافة إلى إرفاق تقرير نظيف لنفس الشركة، وقد جاءت النتائج مختلفة عن نتائج دراسة (Estes and Reimer, 1977; Libby,1979b) حيث أظهرت النتائج أن تقرير المدقق وخاصة التقارير

المتحفظة ... القرار الائتماني ... النتائج ... (Houghton,1983) ... تقرير المدقق ... أدى إلى زيادة الجدل المرتبط بهذا الموضوع ... القرار الائتماني، وطبقت هذه الدراسة على ضباط الائتمان في استراليا واستخدم فيها الباحث أسلوب الدراسة التجريبية، وتوصلت الدراسة إلى أن تقرير المدقق ليس له اثر في القرار الائتماني وخاصة تقرير المدقق المتحفظ، حيث أظهرت النتائج انه ليس هنالك أي اختلاف في القرار الائتماني سواء بوجود تقرير مدقق نظيف أو متحفظ.

ويتبين أن هذه النتائج شبيهة بنتائج دراسة (Estes and Reimer, 1977; Libby,1979b) ومعاكسة لنتائج دراسة (Firth,1979)،
وقد وضح (Houghton,1983) أن الأسباب التي أدت إلى إختلاف هذه النتائج عن الدراسات السابقة هي:

1- أن ضباط الائتمان الاستراليين ليس لديهم وعي كافي بدور تقرير المدقق وأهميته.

2- أن الأهمية النسبية لتقرير المدقق والاستخدام المتكرر لها، أدى إلى جعل تقرير المدقق ليس بذي معنى.

3- أن تقرير المدقق لا يعتبر من المصادر والأسس الرئيسة التي يعتمد عليها ضباط الائتمان الاستراليون في عملية الإقراض.

4- أن المعلومات الافتراضية التي أرفقها الباحث مع تقرير المدقق كانت تتضمن إشارات قوية حول وضع العميل، أو بمعنى أخر كان لها مضمون معلوماتي أكثر من تقرير المدقق الذي قام الباحث باستخدامه.

وقام (Pany and Johnson, 1985) بإجراء دراسة على ضباط الائتمان في البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية، باستخدام البيانات المالية والمعلومات الأخرى التي تم فيها إحلال تقرير المدقق، وقام الباحثان باستخدام أسلوب الدراسة التجريبية، وقام الباحثان بدراسة اثر تقرير المدقق النظيف والمتحفظ حول مخالفة المعايير المحاسبية. وقد توصلت الدراسة إلى أن قرار ضابط الائتمان بمنح القرض أو عدم المنح والإضافة إلى سعر الفائدة لا يتأثر بنوع تقرير المدقق، وهذا يتفق مع نتائج دراسة (Houghton,1983; Pany and Johnson, 1985).

وقام (Mckinley et al., 1985) بدراسة أثر كل من تقرير المدقق (من حيث عدد الموظفين) وتصنيف شركة التدقيق (كونها إحدى الشركات التدقيق الثماني الكبرى في العالم) ومن حيث تقديم شركة التدقيق المصدرة لتقرير المدقق لخدمات أخرى غير خدمات التدقيق (خدمات استشارية وخدمات محاسبية وضريبية) للشركات المرشحة للحصول على الائتمان من خلال توجيه أسئلة مباشرة لضباط الائتمان. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن كون الشركة طالبة الائتمان لديها بيانات مالية مدققة فان ذلك له اثر على قرارات ضباط الائتمان، ولكن هذا الأثر يتفاوت حسب

قـــرارات ضـــباط الائتمـــان وإدراكهـــم لوضـــع العميـــل. حيـــث يـــرى ضـــباط الائتمـــان أن شـــركات التـــدقيق الثمـــاني الكبـــرى أكثـــر اســـتقلالية ومـــصداقية مـــن شـــركات التـــدقيق الأخـــرى، بعكـــس المتغيـــرات الأخـــرى كحجـــم شـــركة التـــدقيق ومـــن حيـــث تقـــديم خـــدمات أخرى للشركات الأجنبية والمرتبطة بالشركات الكبرى وأثر تقرير المدقق على قرار ضابط الائتمان. فقـــد قـــام (Gul,1987) بإعـــداد دراســـة ميدانيـــة فـــي ســـنغافورة حـــول اثـــر تقريـــر المـــدقق المـــتحفظ حـــول اســـتمرارية الـــشركة فـــي تقيـــيم ضـــباط الائتمـــان للمخـــاطر المحيطـــة بالـــشركة وحـــصولهم علـــى معلومـــات إضـــافية حـــول الـــشركة المـــراد منحهـــا الائتمـــان. وقـــد اســـتخدم الباحـــث أســـلوب الدراســـة التجريبيـــة و الـــذي تـــم اســـتخدامه فـــي الدراســـات الـــسابقة الـــذكر، وتوصـــلت الدراســـة إلـــى أن تقرير المدقق المتحفظ (1992) ... الأفضل ... حول الاستمرارية للشركة ... معلومات التي يحتاجها المستثمرين وضباط الائتمان في تقييم المخاطر المالية المحيطة بالشركة وحاجتهم للحصول على المعلومات ... والائتمانية ... نتيجة ... التقرير ... أن ... توقعات ... (Firth, 1979) ... القوائم المالية ... التي دقق عليها ... الحسابات، وأهم ... التي توصلت إليها هذه الدراسة وجهـــة نظـــر المـــستثمرين والمقرضـــين، الأمـــر الـــذي 2- ... أهمية ... القوائم المالية ... المدقق ... التأثير القانوني ... المستثمرين والمقرضين ... والتي يطبقهـــا تـــؤدي إلـــى زيـــادة مـــصداقية وموثوقيـــة القـــوائم الماليـــة وبالتـــالي زيـــادة فعاليتهـــا كمـــصدر للمعلومـــات بالنـــسبة لمتخـــذي القرارات، وتوصي الدراسة ... أن ... المستثمرين ... المهنة ... المحاسبية ... القانونية ... إعداف والمعايير ... القوائم المالية ... المهنـــة فـــي التـــأثير علـــى موثوقيـــة ومـــصداقية القـــوائم الماليـــة المدققـــة مـــن المقرضـــين، وفـــسر الباحـــث ذلـــك بكـــون المـــستثمرين اعتبـــروا البيانـــات الماليـــة المدققـــة أكثـــر أهميـــة فـــي التـــأثير علـــى قـــراراتهم كمـــصدر مـــن مـــصادر المعلومات مقارنة مع وجهة نظر المقرضين.

ومع صدور نموذج جديد لتقرير المدقق عام 1988 من قبل مجلس معايير التدقيق الامريكية وذلك بإصدار المعيار (SAS58) (التقارير المالية المدققة) في الولايات المتحدة الأمريكية، لوحظ أن تقرير المدقق قد أصبح أكثر قدرة على إيصال رسالة المدقق بوضوح، وقد لوحظ تأثير التقرير الجديد على قرارات ضباط الائتمان في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال دراسة (Miller *et al.*, 1993) (Geiger, 1994) على القرار الائتماني، وقد استخدم الباحث نفس الأسلوب المستخدم في الدراسات السابقة وهو أسلوب الدراسة التجريبية (Experimental Study) وذلك من خلال عرض أنواع تقرير المدقق الجديدة والقديمة والطلب من ضباط الائتمان أن يظهروا ويحددوا نوع التقرير (التقرير الجديد أو القديم) (Geiger, 1994) إلى أي مدى يمكن الاعتماد عليه في قراراتهم، وتوصلت الدراسة إلى أن ضباط الائتمان في الولايات المتحدة الأمريكية يفضلون تقرير المدقق الجديد الذي صدر عام 1988 وأن له أثر على قراراتهم الائتمانية، وكانت النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة متفقة مع نتائج دراسة (Miller *et al.*, 1993) بأن تقرير المدقق له تأثير في القرار الائتماني، وقد استخدم أيضاً أسلوب الدراسة التجريبية (Experimental Study) وأظهرت النتائج أن تقرير المدقق الجديد يوفر معلومات أكثر فائدة لمتخذي القرار في الشركات والبنوك ويزيد الثقة في القوائم المالية، وبالتالي الحصول على التمويل بشكل أكبر. واضح على دراسة اثر كل نوع من أنواع تقرير المدقق في القرار الائتماني، فقد قام (Anandarajan and Jacnike, 1995) بدراسة اثر كل من تقرير المدقق النظيف مع وجود تحفظات، واثر التقرير المتحفظ حول استمرارية الشركة، واثر امتناع المدقق عن إبداء الرأي في حال وجود شكوك مادية حول استمرارية الشركة، واستخدام الباحثون أسلوب الدراسة التجريبية (Experimental Study)، وفي دراسة (Bamber and Stratton, 1997) أظهرت النتائج أن ضباط الائتمان يعتمدون على المعلومات التي يوفرها تقرير المدقق في اتخاذ القرار الائتماني حول استمرارية الشركة، وأظهرت النتائج أن المدقق يجب أن يصدر التقرير المتحفظ في حالة وجود شكوك مادية حول استمرارية الشركة، مع رغبتهم في المنح في حالة إصدار تقرير نظيف مع

النتـــــائج بـــــأن التقريـــــر المعـــــدل لـــــه مـــــضمون معلومـــــاتي يـــــؤثر فـــــي تقيـــــيم ضـــــابط الائتمـــــان للمخـــــاطر المحيطـــــة بالـــــشركة، بالإضـــــافة إلـــــى التـــــأثير علـــــى نـــــسبة الفائـــــدة علـــــى القـــــرض والتـــــأثير على قرار ضابط الائتمان بالمنح أو عدمه. وقام (Lasalle and Anandarajan, 1997) بدراســـــة أثـــــر امتنـــــاع المـــــدقق عـــــن إبـــــداء الـــــرأي فـــــي اتخـــــاذ القـــــرار الائتمـــــاني، بالإضـــــافة إلـــــى دراســـــة أثـــــر تقريـــــر المـــــدقق المـــــتحفظ حـــــول اســـــتمرارية الـــــشركة بـــــسبب وجـــــود قـــــضايا مقامـــــة ضـــــد الـــــشركة (بـــــدون أن يحـــــدد الباحثـــــان نـــــوع القـــــضية المقامـــــة علـــــى الـــــشركة ولكـــــن بـــــافتراض أن لهـــــذه القـــــضايا تـــــأثير علـــــى اســـــتمرارية الـــــشركة) فـــــي القـــــرار الائتمـــــاني، وكانـــــت المنهجيـــــة المـــــستخدمة شـــــبيهة بالمنهج المستخدم في الدراســـــات الـــــسابقة وهـــــو أســـــلوب الدراســـــة التجريبية (Experimental Study)، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- التقليل من رغبة ضابط الائتمان في منح القرض.

2- التقليل من تقييم ضابط الائتمان لقدرة الشركة طالبة الائتمان على خدمة الدين.

3- التقليل من تقييم ضابط الائتمان لقدرة الشركة طالبة الائتمان على تحقيق الأرباح.

4- كبير في رأي ضابط الائتمان حول التقرير المتحفظ والتقرير الذي يحتوي على امتناع عن إبداء الرأي بالنسبة لتأثيرهما على القرض.

1- التقليل من رغبة ضابط الائتمان في منح القرض.

2- التقليـــــل مـــــن تقيـــــيم ضـــــابط الائتمـــــان لقـــــدرة الـــــشركة طالبـــــة الائتمان على خدمة الدين.

وفـــــي الأردن قامت (لطفـــــي، 2001) فـــــي الأردن لدراســـــة انطبـــــاع مـــــسئولي الإقـــــراض والائتمـــــان فـــــي البنـــــوك التجاريـــــة الأردنيـــــة عـــــن تقريـــــر مـــــدقق الحـــــسابات القـــــانوني المرفـــــق مـــــع الحـــــسابات الختاميـــــة للـــــشركات المـــــساهمة العامـــــة الأردنيـــــة، وقـــــد شملت الدراسة مسئولي الإقراض والائتمان في البنوك التجارية العاملـــــة فـــــي الأردن حـــــول تقريـــــر مـــــدقق الحـــــسابات المرفـــــق مـــــع الحـــــسابات الختاميـــــة المدققـــــة للـــــشركات المـــــساهمة العامـــــة الأردنيـــــة، مـــــن خـــــلال إســـــتبانة تحتـــــوي أســـــئلة تعكـــــس انطباعـــــات مـــــستخدمي ذلـــــك التقريـــــر فـــــي البنـــــوك التجاريـــــة العاملـــــة فـــــي الأردن. كـــــذلك تـــــم اســـــتخدام اختبـــــار "ذي الحـــــدين" للتعـــــرف علـــــى طبيعـــــة انطباعـــــات مـــــسئولي الإقـــــراض والإئتمـــــان، وكـــــذلك اســـــتخدام اختبـــــار "كرســـــكال والـــــس" مـــــن أجـــــل معرفـــــة إذا كانـــــت تلـــــك الانطباعـــــات تختلـــــف بـــــاختلاف المؤهـــــل

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هنالك انطباعات سلبية لمسئولي الإقراض والائتمان في البنوك التجارية حول تقرير مدقق الحسابات القانوني والحسابات الختامية المدققة من قبله، كما أظهرت هذه الدراسة أن الانطباعات [illegible]
...الائتمان دون التطرق إلى تقرير المدقق بشكل مباشر، قام (Miller and Smith,2002) بدراسة أثر الخدمات المحاسبية بأنواعها التي تقدمها شركات التدقيق المصدرة لتقرير المدقق (خدمات تدقيق الحسابات وخدمات المحاسبة والتحضير وخدمات المراجعة) بالإضافة إلى نوع شركة التدقيق المصدرة لتقرير المدقق (باعتبارها إحدى الشركات الأربع الكبرى في العالم أو شركة تدقيق محلية) وكذلك أثر قوة رأس المال للشركة المقترضة (من خلال نسبة الديون إلى حقوق الملكية) وكذلك حجم البنك المانح للقرض على اتخاذ القرار الائتماني، ومن خلال توجيه أسئلة مباشرة إلى ضباط الائتمان، وقد أظهرت النتائج أن نوع الخدمات المقدمة من قبل شركات التدقيق (خدمات تدقيق الحسابات وخدمات المحاسبة والتحضير وخدمات المراجعة) للشركة المقترضة أثر في حجم القرض وبدون أن يؤثر ذلك على نسبة الفائدة أو قرار ضابط الائتمان بالمنح أو عدمه. كذلك تبين من خلال الدراسة أن نوع شركة التدقيق لا يؤثر بشكل معنوي في اتخاذ القرار الائتماني، وهذه النتيجة جاءت مختلفة عن نتيجة دراسة (McKainley *et al.*, 1985) والتي أظهرت إن هنالك أثراً كبيراً لنوع شركة التدقيق وحجمها في القرار الائتماني. أما عن قوة رأس المال للشركة المقترضة فقد تبين أنه يؤثر وبشكل معنوي على قرار المنح وحجم القرض ونسبة الفائدة، أما حجم البنك المانح فقد كان له أثر معنوي أيضاً على حجم القرض ونسبة الفائدة.

الدراسة ومن الباحثين أشاروا إلى أن هذه النتائج من الصعب الاعتماد عليها لعدد من الأسباب منها:

2- أظهـــــرت الدراســـــة أن المـــــديرين العـــــامين وضـــــباط الائتمـــــان لا يعتمـــــدون بـــــشكل أساســـــي علـــــى البيانـــــات الماليـــــة وتقريـــــر المـــــدقق فـــــي اتخـــــاذ القـــــرارات الائتمانيـــــة والاســـــتثمارية، ويعـــــزى ســـــبب ذلـــــك إلـــــى أن النظـــــام الـــــشيوعي المطبـــــق فـــــي

3- الدور المصين خـ دققين لا المالوعقـــود المات المحاسبة كـــ بلية فيعتمـــدي علجـــى الإدارية المركزيـــة والمؤسسات مـــ سات سوأخد المالي للبيانـــة هات المالي المـــة ومعتمد الوحيها لازال الوالمانح الوحيدا والأموال في المالوصيخاجـــة إلـــى المزيـــد مـــن المراجعـــة

وفـــي والترا ســـة سويدافيويعـــة أخـ زى ذاى أجريك إلـت فـــى أن أسور المبانيا قـــ دققين (Gomez-Guillamon, 2003) حبـــ دالتعرف علي الـي أثسين وتقاريـــك بعـــ دقق البطـــ قابلات فـ صيني اتخـــ لالنظام الاقتصادي الائتمالي انـــي والاســـتثماري، ولـــم يـــستخدم الباحـــث أســـلوب الدراســـة التجريبيـــة، بـــل قـــام بإعـــداد أســـتبانة وجهـــت إلـــى عينـــة مـــن ضـــباط الائتمـــان وعينـــة مـــن الوســـطاء المـــاليين فـــي أســـبانيا، وجـــاءت نتـــائج الدراســـة مـــشابهة لنتـــائج معظـــم الدراسات السابقة، حيث (خضر، 2004) هدفت إلى التعرف إلى مدى اعتبار استخدام البنوك الأردنية للقوائم المالية المدققة في القرار الائتماني والاستثماري بالإضافة إلى تأثيرها في ذلك القرار في البنوك التجاريـــة مـــن خـــلال توجيـــه أســـئلة إلـــى عينـــة مـــن ضـــباط الائتمـــان العـــاملين فـــي البنـــوك التجاريـــة الأردنيـــة. وأهـــم مـــا توصـــلت إليـــه هـــذه الدراســـة أن هنالـــك محدوديـــة فـــي اســـتخدام البيانـــات الماليـــة المدققـــة، وأهـــم الأســـباب المؤديـــة إلـــى ذلـــك هـــو أن هنالـــك انطباعـــات لـــدى ضـــباط الائتمـــان بعـــدم مـــصداقية القـــوائم الماليـــة المدققـــة، وحـــسب الباحـــث فـــإن ســـبب ذلـــك مـــرتبط بمـــدى التـــزام مـــدققي الحـــسابات

وقام (Guiral-Contreras *et al*, 2007) بدراسة كيفية تأثير القوائم المالية المضمونة الاستمرارية على متخذي القرار المتعلق بمنح الائتمان (تقرير مراقب الحسابات المتحفظ) وتحديد الطرق المحاسبية الفائدة، والعوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار عند منح الائتمان والقروض والأجور المالية، بالإضافة إلى دراسة أسبانية تقوم على أسلوب التجربة العملية للمدققين الماليين، وأظهرت النتائج أن تقرير المدقق المالي المتحفظ يغير وأن هناك أثر للتقرير المدقق وذلك أن تقرير المدقق المتحفظ يؤثر على انطباعات ضباط الائتمـــان حـــول العميـــل ويـــؤثر فـــي قـــراراتهم الائتمانيـــة وخاصـــة القـــرارات المرتبطـــة بـــسعر الفائـــدة، وجـــاءت نتـــائج هـــذه الدراسة مشابهة لنتائج دراسة (Gomez-Guillamon, 2003)

وسعت دراسة (Schneider and Church, 2008) إلى التركيز على رأي المدقق حول الرقابة الداخلية للعميل والذي يكون ضمن تقرير المدقق. فقد ركز الباحثان على رأي المدقق حول الرقابة الداخلية في التقرير النظيف والتقرير المعدل والذي يتضمن رأياً معاكساً بسبب نظام الرقابة الداخلية للعميل وأثره في القرار الائتماني. وأختبر الباحثان أيضا وجود متغير معدل وهو حجم شركة التدقيق المصدرة للتقرير وأثرها في القرار الائتماني، واستخدم الباحثان أسلوب الدراسة التجريبية. وأظهرت النتائج أن تقييم ضابط الائتمان لمخاطر العميل يتأثر سلبيا وبشكل كبير بالرأي المعاكس حول نظام الرقابة الداخلية مقارنة مع الرأي النظيف، كما أظهرت [illegible] (Rodriguez et al., 2008) [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] (Miller and Smith, 2002) [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] حقيقية اعتمد فيها الباحثون على مبلغ تكلفة الدين لدى شركات العينة (مصروف الفائدة) كمتغير مستقل وتقرير المدقق بأنواعه (النظيف والمتحفظ والمعاكس والامتناع عن إبداء الرأي) وسمعة شركة التدقيق [illegible]

(Estes and Reimer, 1977; Libby, 1979a; Libby, 1979b; Firth, 1979; Houghton, 1983; Miller et al., 1993; Anandarajan and Jaenicke, 1995; LaSalle and Anandarajan, 1997; Gómez-Guillamón, 2003; Schneider and Church, 2008) [illegible]

[illegible] 1992 [illegible]

[illegible] 2001 [illegible] 2004) [illegible]

[illegible]

نتيجة لكون شركة التدقيق من الشركات الأربع الكبرى في

استخدام أسلوب الدراسة التجريبية (Experimental Study) كون هذا الأسلوب من الدراسة يعتبر أفضل منهجية لهذا النوع من الدراسات حسب العديد من الباحثين (Libby1979b; Firth,1979; Houghton, 1983; Gul,1987; Bamber and Stratton, 1997; Lin *et al*, 2003; Guiral-Contreras *et al*, 2007; Schneider and Church, 2008). كذلك فإن هذه الدراسة تأخذ بعين الاعتبار أثر ارتباط شركة التدقيق المصدرة لتقرير المدقق بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم، على العلاقة بين تقرير المدقق المستقل والقرار الائتماني لدى البنوك التجارية الأردنية.

2.2 ملخص الدراسات السابقة

جدول رقم (1)

ملخص الدراسات السابقة

أهم النتائج	منهجية الدراسة	أهداف الدراسة	الباحث وسنة النشر
وتوصلت هذه الدراسة إلى أن تقرير المدقق المتحفظ بسبب عدم إتباع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاماً ليس له اثر في القرار الائتماني	تجريبية	هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تقرير المدقق المتحفظ بسبب عدم أتباع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً في الولايات المتحدة الأمريكية في القرار الائتماني	Estes and Reimer 1977
لا يوجد اختلاف كبير في فهم المضمون المعلوماتي لتقرير المدقق بين كل من المدققين وضباط الائتمان، وتبين أن المدقق قادر على إيصال الرسالة التي يريد إيصالها إلى مستخدمي البيانات والتأثير على قراراتهم وخاصة قرارات ضباط الائتمان بالإضافة إلى أن ضباط الائتمان قادرون على فهم الرسالة المراد إيصالها في تقرير المدقق وبالتالي التأثير على قدرتهم على فهم وضع الشركة المراد منحها الائتمان والتأثير على	مسحية	هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التوافق في انطباعات المدققين وضباط الائتمان حول تقرير مدقق الحسابات ومدى التوافق في فهم مضمون تقرير المدقق بأنواعه(النظيف والمتحفظ)	Libby,1979a

			قراراتهم
Libby,1979b	هدفت الدراسة إلى التعرف على اثر تقرير المدقق في القرار الائتماني وخاصة تقرير المدقق المتحفظ حول استمرارية الشركة	تجريبية	تبين من خلال هذه الدراسة أن تقرير المدقق المتحفظ حول استمرارية الشركة ليس له اثر في القرار الائتماني، حيث أن ضباط الائتمان قد قاموا باتخاذ نفس القرار الائتماني في كلتا الحالتين عند إرفاق تقرير المدقق النظيف وتقرير المدقق المتحفظ
Firth,1979	هدفت الدراسة إلى التعرف على اثر تقرير المدقق بأنواعه (النظيف والمتحفظ) في القرار الائتماني	تجريبية	أظهرت النتائج أن تقرير المدقق وخاصة التقارير المتحفظة لها اثر على اتخاذ القرار الائتماني، حيث لاحظ الباحث أن هنالك اختلافاً في نوعية القرار المتخذ عند إرفاق التقرير النظيف والتقرير المتحفظ
Houghton, 1983	هدفت الدراسة إلى التعرف على اثر تقرير المدقق المتحفظ في القرار الائتماني	تجريبية	توصلت الدراسة إلى أن تقرير المدقق ليس له اثر في القرار الائتماني وخاصة تقرير المدقق المتحفظ، حيث أظهرت النتائج انه ليس هنالك أي اختلاف في القرار الائتماني سواء بوجود تقرير مدقق نظيف أو متحفظ.
Pany and Johnson, 1985	هدفت الدراسة إلى التعرف على اثر تقرير المدقق النظيف والمتحفظ حول مخالفة المعايير المحاسبية في القرار الائتماني	تجريبية	توصلت الدراسة إلى أن قرار ضابط الائتمان بمنح القرض أو عدم المنح بالإضافة إلى قرار ضابط الائتمان حول سعر الفائدة على القرض المراد منحه، لا يتأثران بنوع تقرير المدقق
Mckainley *et al.*, 1985	هدفت الدراسة إلى التعرف على اثر حجم شركة التدقيق (من حيث عدد الموظفين) و تصنيف شركة التدقيق (كونها إحدى الشركات الثماني الكبرى في العالم) ومن حيث تقديم شركة التدقيق لخدمات أخرى غير خدمات التدقيق (خدمات استشارية وخدمات محاسبية وضريبية) للشركات المرشحة للحصول على الائتمان	مسحية	توصلت هذه الدراسة إلى أن كون الشركة الطالبة للائتمان لديها بيانات مالية مدققة فان ذلك له اثر على قرارات ضباط الائتمان، ولكن هذا الأثر يتفاوت حسب المتغيرات التي قام بدراستها، حيث وجد الباحثون أن تصنيف الشركة له اثر كبير نسبياً وبشكل معنوي على قرارات ضباط الائتمان وإدراكهم لوضع العميل، حيث يرى ضباط الائتمان أن الشركات الثماني الكبرى أكثر استقلالية ومصداقية من شركات التدقيق الأخرى، بعكس المتغيرات الأخرى كحجم شركة التدقيق ومن حيث تقديم خدمات أخرى للشركات حيث وجد الباحثون أن أثرها كان قليلاً وغير هام بالنسبة لضباط الائتمان و ليس ذات اثر.
Gul,1987	هدفت الدراسة إلى التعرف على اثر تقرير المدقق المتحفظ حول استمرارية الشركة في تقييم ضباط الائتمان للمخاطر المحيطة بالشركة وحصولهم على معلومات إضافية حول الشركة المراد منحها الائتمان	تجريبية	توصلت الدراسة إلى أن تقرير المدقق المتحفظ وبخاصة التحفظ حول استمرارية الشركة له مضمون معلوماتي يؤثر بشكل واضح في تقييم ضباط الائتمان للمخاطر المحيطة بالشركة وحاجته للحصول على معلومات إضافية حول الشركة
مسودة، 1992	هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المستثمرين وضباط الائتمان على البيانات المالية المدققة في اتخاذ قراراتهم	مسحية	1- أن البيانات المالية المدققة تعتبر من أهم مصادر المعلومات التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرار الائتماني من وجهة نظر المستثمرين والمقرضين، الأمر الذي يثبت أهمية القوائم المالية

	الاستثمارية والائتمانية		المدققة في التأثير على المستثمرين والمقرضين في اتخاذ القرارات الرشيدة. 2- كما توصلت هذه الدراسة إلى أن سمعة المحاسب القانوني وفعالية الإجراءات والمعايير التي يطبقها تؤدي إلى زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية وبالتالي زيادة فعاليتها كمصدر للمعلومات بالنسبة لمتخذي القرارات، ويرى الباحث أن ذلك يتطلب تطويراً شاملاً لمهنة المحاسبة القانونية يشمل الأهداف والمعايير وقواعد سلوك وأداب المهنة. 3- كما توصلت الدراسة إلى أن المستثمرين اعتبروا المبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية أكثر أهمية في التأثير على موثوقية ومصداقية القوائم المالية المدققة من المقرضين
Miller *et al.,* 1993	هدفت الدراسة إلى التعرف على انطباعات ضباط الائتمان حول تقرير المدقق الجديد الصادر عام 1988 من قبل مجلس معايير التدقيق (معيار SAS 85) وأثره على عملية اتخاذ القرار الائتماني	تجريبية	توصل الباحثون إلى أن التقرير الجديد قادر على إيصال الرسالة التي يريد المدقق أن يوصلها بشكل أفضل وأوضح من التقرير القديم، وبالتالي التأثير في القرار الائتماني.
Anandarajan and Jacnike, 1995	هدفت الدراسة إلى التعرف على اثر كل من تقرير المدقق النظيف مع وجود تحفظات، واثر التقرير المتحفظ حول استمرارية الشركة، واثر امتناع المدقق عن إبداء الرأي في حال وجود شكوك مادية حول استمرارية الشركة	تجريبية	أظهرت النتائج أن ضباط الائتمان يمتنعون عن الموافقة على منح القرض في حال إصدار تقرير متحفظ حول استمرارية الشركة أو في حالة الامتناع عن إبداء الرأي بسبب وجود شكوك مادية حول استمرارية الشركة، مع رغبتهم في المنح في حال إصدار تقرير نظيف مع وجود تحفظات عدا التحفظ حول استمرارية الشركة.
Lasalle and anandarajan,1997	هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر امتناع المدقق عن إبداء، بالإضافة إلى دراسة أثر تقرير المدقق المتحفظ حول استمرارية الشركة وحول وجود قضايا مقامة ضد الشركة (بدون أن يحدد الباحثان نوع القضية المقامة على الشركة ولكن بافتراض أن لهذه القضايا تأثير على استمرارية الشركة)	تجريبية	أظهرت النتائج أن امتناع المدقق عن أبداء الرأي له تأثير كبير جدا مقارنة مع التقرير المتحفظ، فقد تبين أن امتناع المدقق عن أبداء الرأي يؤدي إلى: 1- التقليل من رغبة ضابط الائتمان في منح القرض. 2- التقليل من تقييم ضابط الائتمان لقدرة الشركة الطالبة للائتمان على خدمة الدين. 3- التقليل من تقييم ضابط الائتمان لقدرة الشركة الطالبة للائتمان على تحسين ربحيتها. 4- زيادة التركيز والمراقبة الحثيثة على الشركة الطالبة للائتمان في حال منحها القرض. وكان أثر التقرير المتحفظ في أنه فقط يؤدي إلى: 1- التقليل من رغبة ضابط الائتمان في منح القرض.

			2- التقليل من تقييم ضابط الائتمان لقدرة الشركة الطالبة للائتمان على خدمة الدين.
لطفي، 2001	هدفت الدراسة إلى التعرف على انطباع مسئولي الإقراض والائتمان في البنوك التجارية الأردنية عن تقرير مدقق الحسابات القانوني المرفق مع الحسابات الختامية للشركات المساهمة العامة الأردنية، وما إذا كانت تلك الانطباعات تختلف باختلاف المؤهل العلمي لمسئولي الإقراض والإئتمان.	مسحية	توصلت هذه الدراسة إلى أن هنالك انطباعات سلبية لمسئولي الإقراض والائتمان في البنوك التجارية حول تقرير مدقق الحسابات القانوني والحسابات الختامية المدققة من قبله، كما أظهرت هذه الدراسة أن الانطباعات حول مسؤولية إدارة الشركة نحو إعداد الحسابات تختلف باختلاف المؤهل العلمي لمسئولي الإقراض والائتمان.
Miller and Smith,2002	هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الخدمات المحاسبية بأنواعها التي تقدمها شركات التدقيق (خدمات تدقيق الحسابات وخدمات المحاسبة والتحضير وخدمات المراجعة) بالإضافة إلى نوع شركة التدقيق التي تقدم الخدمة (باعتبارها إحدى الشركات الأربع الكبرى في العالم أو شركة تدقيق محلية) وكذلك أثر قوة رأس المال للشركة المقترضة (من خلال نسبة الديون إلى حقوق الملكية) وكذلك حجم البنك المانح للقرض على اتخاذ القرار الائتماني	مسحية	أظهرت النتائج أن نوع الخدمات المقدمة من قبل شركات التدقيق(خدمات تدقيق الحسابات وخدمات المحاسبة والتحضير وخدمات المراجعة) للشركة المقترضة لديها أثر على حجم القرض وبدون أن يؤثر ذلك على نسبة الفائدة أو قرار ضابط الائتمان بالمنح أو عدمه، كذلك تبين من خلال الدراسة أن نوع شركة التدقيق لا يؤثر بشكل معنوي على اتخاذ القرار الائتماني
Lin *et al.,* 2003	هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تقرير المدقق المتحفظ على اتخاذ القرار الائتماني والاستثماري	تجريبية	أظهرت النتائج أن تقرير المدقق المتحفظ لا يؤثر في القرار الاستثماري أو الائتماني.
خضر، 2004	هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مدى استخدام البنوك الأردنية للقوائم المالية المدققة في قرار منح التسهيلات الائتمانية التجارية	مسحية	توصلت إليه هذه الدراسة أن هنالك محدودية في استخدام البيانات المالية المدققة، وأهم الأسباب المؤدية إلى ذلك هو أن هنالك انطباعات لدى ضباط الائتمان بعدم مصداقية القوائم المالية المدققة.
Guiral-Contreras *et al.,* 2007	هدفت الدراسة إلى التعرف إلى أثر المضمون المعلوماتي لتقرير مدقق الحسابات المتحفظ على قرار تحديد سعر الفائدة والذي يتخذه ضباط الائتمان عند المنح	تجريبية	أظهرت النتائج أن تقرير المدقق المتحفظ يعتبر ذو أهمية وفائدة لدى ضباط الائتمان وان إصدار التقرير المتحفظ يؤثر على انطباعات ضباط الائتمان حول العميل ويؤثر في قراراتهم الائتمانية وخاصة القرارات المرتبطة بسعر الفائدة
Schneider and	هدفت الدراسة إلى التعرف	تجريبية	أظهرت النتائج أن تقيم ضابط الائتمان لمخاطر

الدراسة	الهدف	المنهجية	النتائج
Church, 2008	على أثر رأي المدقق حول الرقابة الداخلية في التقرير النظيف والتقرير المعدل والذي يتضمن رأي معاكس بسبب نظام الرقابة الداخلية للعميل وأثره في القرار الائتماني، وأختبر الباحثان أيضا وجود متغير معدل وهو حجم شركة التدقيق المصدرة للتقرير وأثرها في القرار الائتماني		العميل يتأثر سلبيا وبشكل كبير بالرأي المعاكس حول نظام الرقابة الداخلية مقارنة مع الرأي النظيف، كما أظهرت النتائج أن التأثير السلبي للرأي المعاكس لم يقل تأثيره بكون العميل يتعامل مع أحدى شركات التدقيق الكبرى، وبالتالي لا يوجد لحجم الشركة أثر في القرار الائتماني وعلى تقييم ضابط الائتمان لمخاطر العميل
Rodriguez *et al*, 2008	هدفت إلى التعرف على أهمية رأي المدقق بالبيانات المالية للشركات الخاصة غير المدرجة في البورصة على قرار البنوك المقرضة والمرتبط بسعر الفائدة على القرض المراد منحه، بالإضافة إلى دراسة أثر سمعة شركة التدقيق المصدرة لتقرير المدقق على سعر الفائدة على القرض المراد منحه	مسحية	تبين من خلال هذه الدراسة أن نوع تقرير المدقق ليس له أي أثر على سعر الفائدة، حيث أن سعر الفائدة بقي كما هو دون تغيير باختلاف تقرير المدقق، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن سمعة شركة التدقيق المصدرة لتقرير المدقق، بغض النظر عن نوع التقرير المصدر من قبل هذه الشركة، قد أدى إلى التأثير على سعر الفائدة، حيث أن سعر الفائدة قد أنخفض نتيجة لكون شركة التدقيق من الشركات الأربع الكبرى في العالم.

يعرض هذا الجدول ملخصاً للدراسات السابقة التي تم عرضها في هذه الدراسة حسب الترتيب الذي تم إتباعه في بند المراجعة الأدبية، حيث يعرض العمود الأول اسم الباحث أو الباحثين الذين قاموا بالدراسة وسنة نشر الدراسة، بينما يبين العمود الثاني أهداف الدراسة والمتغيرات التي اختبرت في هذه الدراسة، ويعرض العمود الثالث منهجية الدراسة والعمود الرابع يعرض أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة.

2.3 ما يميز هذه الدراسة:

تمتاز هذه الدراسة بكونها تعنى وبشكل مباشر بدراسة أثر تقرير المدقق ونوعه (سواءً كان نظيفاً أو متحفظاً) في اتخاذ القرار الائتماني بعكس الدراسات الأخرى التي أجريت في الأردن، (مسودة، 1992، لطفي،2001، خضر، 2004) حيث أن دراستي (مسودة، 1992؛خضر، 2004) هدفتا إلى التعرف إلى أثر البيانات المالية المدققة في القرار الائتماني دون التطرق إلى أثر تقرير المدقق بشكل مباشر في القرار [illegible] (لطفي، 2001) هدفت إلى التعرف على [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] (McKinley *et al*, 1985؛ Miller and Smith, 2002). ولكن لم يسبق التطرق لهذه المتغيرات في الابحاث المنشورة في الأردن على حد علم الباحث في هذه الدراسة.

كما أن هذه الدراسة استخدمت أسلوب الدراسة التجريبية (Experimental Study) لجمع البيانات واختبار الفرضيات، وذلك من خلال عرض بيانات مالية ومعلومات افتراضية مبنية على بيانات وعلومات فعلية لإحدى الشركات التي حصلت على قرض من احد البنوك التجارية الاردنية. وتم ارفاق تقرير المدقق بنوعيه (النظيف والمتحفظ بأنواعه) مع البيانات المالية، حيث يطلب من أفراد العينة تحديد نوع القرار الذي سيتخذونه عند كل نوع من أنواع تقارير المدقق، علماً بأن هذا الأسلوب تم استخدامه في أغلب الدراسات التي قامت بدراسة هذا الموضوع (Estes and Reimer, 1977; Libby,1979a; Libby1979b; Schultz,1979; Firth,1979; Houghton, 1983; Gul,1987; Bamber and Stratton, 1997; Anandarajan, 1997; Lin *et al*, 2003; Guiral-Contreras *et al*, 2007; Schneider and Church, 2008) الا أنه لم يستخدم في الدراسات التي اجريت في الأردن.

الفصل الثالث: الإطار النظري ومنهجية الدراسة

3.1 الإطار النظري للدراسة

3.1.1 مقدمة

3.1.2 العلاقة بين تقرير المدقق والقرارات

3.1.3 التعريفات الإجرائية

3.2 فرضيات الدراسة

3.3 منهجية الدراسة

3.3.1 متغيرات الدراسة

3.3.2 النماذج النظرية للدراسة

3.3.3 مجتمع وعينة الدراسة

3.3.4 أدوات جمع البيانات

3.3.5 صدق وثبات أداة الدراسة

3.3.6 طرق التحليل الإحصائي

3.1- الإطار النظري للدراسة:

3.1.1- مقدمة:

يعتبر التدقيق عملية منظمة لجمع وتقييم أدلة موضوعية للإثبات تتعلق بالعمليات المالية ونتائجها للتحقق من مدى توافق هذه العمليات ونتائجها مع المقاييس كما وضعتها الجهات المهنية والتشريعية، وتوصيل نتائج التدقيق إلى الأطراف المهتمة بالقوائم المالية، إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى عدالة القوائم المالية للشركة التي تعرض المركز المالي للوحدة ونتائج عملياتها (Holt and Moizer, 1990) ويمكن تحديد أهداف التدقيق في الحصول على أدلة كافية ومقنعة حول المعايير والتقارير المالية، وصدق البيانات المالية المثبتة بالدفاتر (عمر، 1991) والحيادية للبيانات (الخطيب، 2008).

2- إبداء الرأي الفني المحايد مستندا على أدلة قوية عن مدى

3- كشف الأخطاء والغش

4- تقليل فرص الأخطاء والغش بوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك.

5- طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ قرارات الأسباب التي تجعل من عملية التدقيق غاية في الأهمية وتزيد من الطلب عليها (ذنيبات، 2008):

1- فجوة البعد (Remoteness Gap) : حيث أن النقص في الموثوقية، وبالتالي الحاجة إلى طرف خارجي مستقل من أجل زيادة درجة الموثوقية في البيانات المالية ودرجة الاعتماد عليها يعود بشكل أساسي إلى ما يسمى فجوة البعد (Remoteness Gap) (Lee, 1993). وهي الفجوة بين الإدارة والمساهمين والأطراف الأخرى الخارجية التي تعتمد على البيانات المالية الصادرة عن الإدارة. كما إن هذه الفجوة تعود بشكل أساسي إلى عملية توكيل فريق معين لإدارة شؤون

2- [illegible] (Conflict of Interests) [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

3- [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الاقتصادية، وتسجيلها وتوصيل النتائج. وتعتبر عملية توصيل النتائج هي الهدف المقصود من عمليات التحديد والتسجيل. والغاية من توصيل النتائج للفئات ذات العلاقة أو الفئات المستفيدة من القوائم المالية هو تسهيل عملية اتخاذ القرارات، وإن من مستلزمات الاعتماد على القوائم المالية أن تتميز المعلومات التي تحتويها هذه القوائم بملائمتها ومصداقيتها حتى يكون أثرها في الاتجاه الصحيح وبالتالي فأنه لا بد من جهة

4- التعقيد (Complexity): إن التطور في العمليات الاقتصادية والمعالجات المحاسبية والمتطلبات القانونية ومتطلبات المعايير المحاسبية أدخلت قدرا من التعقيد في عمل المحاسبين، وبالتالي فإن من المحاسبين في كثير من الأحيان يقومون بعمليات بالإضافة إلى ... الأساليب العالية ... وبالتالي ... أو إلى ... الاقتصادية التي ... إلى ... على ... البيانات ... الأسباب، ... (Lower Cost Of Capital) (Arens, et al, 2008) ... تساهم في طمأنة ... القرارات ... المعلومات ... التي تواجه ... مخاطر ... المالية ... بمنح القروض، حيث بين أن التدقيق له الأثر في التقليل من خطر المعلومات، وبالتالي فإن ضباط الائتمان تكون لديهم قناعة بأن القوائم المالية المدققة تحتوي على مخاطر معلومات قليلة، مما يقلل من ...

2- تقليل خطر المعلومات (Reducing Information Risk): ... المعلومات ... التي ... مرتبطة بمدى الاعتماد على هذه المعلومات، وهو بالتالي يسعى إلى استخدام وسائل ... المعلومات ... الخارجيين الوصول إلى هذه المعلومات، وبالتالي هم بحاجة إلى ... والمقدمة زيادة حجم المعلومات المعالجة والمقدمة مما يؤدي إلى زيادة ... والمحاسبية وخاصة فيما يتعلق بالعمليات التبادلية بين الشركات وعمليات ... دون الوقوع في الأخطاء وعدم ... المساعدة في عملية الرقابة وإدخال التحسينات على العمليات التشغيلية المختلفة.

3.1.2 العلاقة بين تقرير المدقق والقرار الائتماني

تعتبر المعلومات المالية المدققة من أهم المعلومات التي يعتمد عليها متخذ القرار خلال عملية اتخاذ القرار، سواءاً أكانت هذه القرارات استثمارية أو ائتمانية أو إدارية (Dubois, 1995). ونتيجة لأهمية التدقيق وأثره في اتخاذ القرار فقد اهتم الباحثون بدراسة أهمية التدقيق وأثره على عملية اتخاذ القرار، وقد ركزت معظم هذه الدراسات على دراسة اثر تقرير المدقق في عملية اتخاذ القرار، وذلك كون تقرير المدقق يعتبر نتاج عملية التدقيق والتي يبدي فيها المدقق رأيه حول عدالة وحقيقة البيانات المالية (Rodriguez *et al*, 2008).

ويمكن تقسيم الدراسات التي اهتمت بموضوع تقرير المدقق وأثره في اتخاذ القرار إلى قسمين: القسم الأول أهتم بدراسة أثر تقرير المدقق ومضمونه المعلوماتي في القرارات الاستثمارية، وقد استخدمت أغلب هذه الدراسات البيانات التي يحصل عليها الباحثون من أسواق الأسهم والبورصات لدراسة أثر تقرير مدقق الحسابات في قرارات المستثمرين، وقد جاءت نتائج هذه الدراسات متباينة، فبعض منها أظهر أن هنالك تأثيرا لتقرير مدقق الحسابات في القرار الاستثماري، فقد تبين ان هنالك تغير ملحوظ في بعض أسعار الأسهم سواء كان هبوطاً أو ارتفاعاً في أسعار الأسهم، وعدم وجود تغيير في أسعار الأسهم (Firth 1978, Ball *et al.* 1979, Banks and Kinney 1982, Chow and Rice 1982, Dopuch *et al.* 1987, Wilkerson 1987, Fields and Wilkins 1991, Loudder 1992, Chen and Church 1996, Jones 1996, Gómez-Guillamón 2003

وأظهرت بعض الدراسات الأخرى أن هنالك تأثيراً بسيطاً في ... نوع التقرير الذي يصدره المدقق ... وبالتالي فإن تقرير المدقق ليس له ذلك الأثر الذي يؤدي إلى تغيير قرار ... (Baskin 1972, Alderman 1979, Elliot 1982, Dodd *et al.* 1984, Ameen *et al.* 1994, Cabal García 2000, 2001).

أمـــــا القـــــسم الثـــــاني مــــــن الدراســـــات التـــــي اهتمـــــت بموضـــــوع تقريـــــر المـــــدقق وأثـــــره فـــــي اتخــــاذ القـــــرار فهـــــو مـــــرتبط بدراســـــة أثـــــر التقريـــــر فـــــي اتخــــاذ القـــــرار الائتمــــاني، وهـــــذا مـــــا تـــــسعى إليـــــه هـــــذه الدراســـــة، حيـــــث أن للائتمــــان المـــــصرفي دوره الهــــام كوســـيط مــــالي يـــــسعى لتعبئـــــة المـــــدخرات بأشـــــكالها المختلفـــــة والعمـــــل علـــــى توظيفهـــــا وفـــــق ضـــــوابط ومعـــــايير معينـــــة فـــــي إطـــــار الـــــسياسة الاقتـــــصادية العامـــــة للمجتمـــــع، وبمـــــا يحقـــــق أهدافـــــه [illegible] (Ruth, 1998) [illegible]، وهـــــو بالتـــــالي يكـــــون لـــــه وظيفـــــة [illegible] المتخالفة (Sinkey, 1998) [illegible] يؤدي إلـــــى انهيـــــار البنـــــك، وهـــــو فـــــي ذات الوقـــــت الاســـــتثمار الأكثـــــر جاذبيـــــة لإدارة البنـــــك، فبـــــالرغم مـــــن [illegible] يمتـــــاز بهـــــا الائتمــــان المـــــصرفي إلا [illegible] الاقتـــــصاد الـــــوطني وعليـــــه يتوقـــــف نمـــــو ذلـــــك الاقتـــــصاد وارتقـــــاؤه. ولكنـــــه فـــــي ذات الوقـــــت يعتبـــــر أداة حـــــساسة قـــــد تـــــؤدي إلـــــى أضـــــرار بالغـــــة الأهميـــــة فـــــي الاقتـــــصاد إذا لـــــم يُحـــــسن [illegible] القـــــرارات بـــــشكل كبيـــــر ومتكـــــرر، إضـــــافة إلـــــى أن التقريـــــر يعتبـــــر مـــــن أهـــــم المـــــصادر المتـــــوفرة [illegible] (Hendriksen, 1992) فـــــي اتخــــاذ قـــــراره الائتمــــاني عـــــدا عـــــن المعلومـــــات التـــــي يحـــــصل عليهـــــا مـــــن الـــــشركة نفـــــسها أو مـــــن خـــــلال جهـــــات أخـــــرى مثـــــل دائـــــرة مراقبـــــة الـــــشركات والبنـــــك

جهات أخرى مثل دائرة مراقبة الشركات والبنك المركزي، وهذا يتحقق من خلال جهة خارجية ومستقلة عن إدارة الشركة وهيكلها التنظيمي ألا وهي مدقق الحسابات الخارجي، الذي يقوم بالتأكد من الطرق والسياسات المحاسبية والإفصاح، وللتأكد من نتائج عمليات التدقيق والرقابة الداخلية، ويقوم بإبداء رأيه حول عدالة القوائم المالية والأرباح التي تعرضها الشركة، وصحة الموجودات والالتزامات وعدالة بيانات الشركة وعدالة بياناتها المالية، (Chow, 1982) ولهذا فأن تقرير المدقق له الدور الهام الذي من شأنه أن يساهم في اتخاذ القرارات المالية للمستخدمين (Libby, 1979b) وبالقرارات الائتمانية والاستثمارية (Ng, 1978) في اتخاذ القرار الائتماني، ولكن لا بد من زيادة الثقة والاطمئنان لدى المقرض والأطراف الأخرى في القوائم المالية، ومن هنا جاء دور المدقق كطرف محايد وكجهة تؤكد نتائج الأداء وعدالة البيانات المالية التي تعدها الشركة، وكان أثر تقرير المدقق في القرار الائتماني متباينة (Estes and Reimer, 1977; Libby,1979a; Libby1979b; Schultz,1979; Firth,1979; Houghton, 1983; Gul,1987; Bamber and Stratton, 1997; LaSalle and anandarajan,1997; Lin *et al.*, 2003; Guiral-Contreras *et al.,* 2007; Schneider and Church, 2008; Rodriguez *et al*,2008)، حيث أظهرت بعض الدراسات أنه لا يوجد أثر لتقرير المدقق بأنواعه في القرار الائتماني (Estes and Reimer, 1977; Libby1979b; Houghton, 1983; Pany and Johnson, 1985; Rodriguez *et al*,2008)، بينما أظهرت دراسات أخرى أن تقرير المدقق يؤثر في القرار الذي يتخذه ضابط الائتمان، ويتفاوت هذا الأثر بنوع رأي المدقق، من حيث كونه رأياً نظيفاً أو متحفظاً أو معاكساً (Libby1979a; Firth,1979; Gul,1987; Bamber and Stratton, 1997; LaSalle and anandarajan,1997; Lin *et al.*, 2003; Guiral-Contreras *et al.,* 2007; Schneider and Church, 2008)، وأظهرت الدراسات أن هناك عوامل أخرى مهمة إلى جانب أثر تقرير المدقق في القرار الائتماني مثل حجم شركة التدقيق ونوع الخدمات التي تقدمها هذه الشركة بالإضافة إلى سمعة شركة التدقيق وتصنيفها من حيث كونها شركة محلية أو شركة عالمية (McKainley *et al*, 1985, Miller and

(and Smith, 2002, Schneider and Church, 2008, Rodriguez *et al*,2008)، وقد أظهرت هذه الدراسات أن هذه العوامل تلعب دورا مهما في زيادة أثر تقرير المدقق في القرار الائتماني، فجميع هذه الدراسات بينت أن نوع شركة التدقيق وسمعتها من العوامل الأكثر تأثيراً في زيادة دور تقرير المدقق في القرار الائتماني والتأثير عليه.

3.2 فرضيات الدراسة

للإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها تم صياغة الفرضيات بالصيغة العدمية على الشكل التالي:

<u>* الفرضية العدمية الأولى:</u> H_{01}

لا يعتمد ضباط الائتمان في البنوك التجارية الأردنية على تقرير المدقق في عملية اتخاذ القرار الائتماني.

<u>* الفرضية العدمية الثانية:</u> H_{02}

لا يؤثر تقرير المدقق المتحفظ بشكل عام، مقارنة مع التقرير النظيف في تقييم ضابط الائتمان لوضع الشركة.

<u>* الفرضية العدمية الثالثة:</u> H_{03}

لا يؤثر تقرير المدقق المتحفظ حول استمرارية الشركة، في القرار الائتماني.

<u>* الفرضية العدمية الرابعة:</u> H_{04}

لا يؤثر تقرير المدقق المتحفظ بسبب إفصاح غير ملائم، في القرار الائتماني.

*** الفرضية الخامسة: H_{05}**

لا يؤثر تقرير المدقق المتحفظ بسبب استخدام سياسة محاسبية غير ملائمة، في القرار الائتماني.

*** الفرضية السادسة: H_{06}**

لا يؤثر تقرير المدقق المتحفظ بسبب التقديرات المحاسبية غير الملائمة، في القرار الائتماني.

*** الفرضية السابعة: H_{07}**

لا يؤثر تقرير المدقق المعاكس (المخالف)، في القرار الائتماني.

*** الفرضية الثامنة: H_{08}**

لا يؤثر ارتباط شركة التدقيق المصدرة لتقرير المدقق بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم، في القرار الائتماني.

*** الفرضية التاسعة: H_{09}**

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أنواع التقارير المتحفظة في التأثير في القرار الائتماني.

3.3 منهجية الدراسة

يستعرض هذا القسم التعريفات الإجرائية ومتغيرات الدراسة والنموذج النظري للدراسة ومجتمع وعينة الدراسة، إضافةً إلى الأساليب الإحصائية للتحليل وطرق جمع بيانات الدراسة.

3.3.1 التعريفات الإجرائية:

- تقرير المدقق النظيف (التقرير المعياري): هو التقرير الذي يبين فيه المدقق أن البيانات المالية تعطي صورة حقيقية وعادلة أو تظهر بعدالة المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية، دون أي تعديل على التقرير النظيف (المعياري) (ذنيبات، 2008).
- تقرير المدقق المتحفظ: هو التقرير الذي يبدي فيه المدقق رأياً متحفظاً، حيث يبين المدقق بأن البيانات المالية تعطي صورة حقيقية وعادلة باستثناء أمر معين ذو تأثير مادي على القوائم المالية. وعادة ينتج هذا الرأي عن أحد أمرين (ذنيبات، 2008):

- الأول: وجود حالة عدم تأكد حول أمر معين بسبب الظروف أو بسبب قيود من الإدارة مما يجعل المدقق غير متأكد من نتيجة هذا الأمر والذي يعتقد المدقق

[illegible]

[illegible] المدقق والإدارة حول تطبيق المبادئ المحاسبية أو

- [illegible]

[illegible] التقرير النظيف والذي يعطي فيه المدقق رأياً مخالفاً، حيث يبين المدقق بأن البيانات المالية لا تعطي صورة حقيقية وعادلة، وعادة ينتج هذا الرأي في حالة وجود عدم اتفاق بين المدقق والإدارة حول تطبيق المبادئ المحاسبية أو

- [illegible]

[illegible] (Arens, et al, 2008) [illegible]

[illegible] فائدة أو عمولة معينة ومحددة، أن يمنح عميلا (فردا أو شركة أعمال) بناءاً على طلبه، سواءً حالاً أو بعد وقت معين، تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى، وذلك لتغطية العجز في

- [illegible]

[illegible] (2004) [illegible] القرض، ويكون هذا القرار بعد دراسة مستفيضة لوضع العميل من كافة النواحي

- [illegible]

[illegible] (Ruth, 1998) [illegible] عرف قانون التجارة الأردني رقم (12) لسنة 1966 المادة (7) التاجر بأنه الشخص الذي تكون مهنته القيام بأعمال تجارية، أو الشركات التي يكون

موضوعها تجاريا. وتتمثل أهم الأعمال التجارية وفقا لهذا القانون بشراء واستئجار الأشياء المنقولة وغير المنقولة لأغراض إعادة بيعها أو تأجيرها

- [illegible] [illegible] التجارية والأشغال واتخاذ القرار المناسب بخصوصها بناءا على عدد من العوامل(Sinkey,1998).

3.3.2– متغيرات الدراسة:

أولاً: المتغيرات المستقلة:–

1) تقرير المدقق النظيف.
2) تقرير المدقق المتحفظ حول استمرارية الشركة.
3) تقرير المدقق المتحفظ بسبب إفصاح غير ملائم.
4) تقرير المدقق المتحفظ بسبب استخدام سياسة محاسبية غير ملائمة
5) تقرير المدقق المتحفظ بسبب التقديرات المحاسبية.
6) تقرير المدقق المعاكس (المخالف).

ثانياً: المتغير المعدل :

المتغير المعدل في هذه الدراسة هو مدى ارتباط شركة التدقيق المصدرة لتقرير المدقق بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم، وقد تم دراسة هذا المتغير من خلال العديد من الدراسات (McKainley *et al,* 1985; Miller and Smith,2002;

McKainley *et al,* 1985; Miller and Smith,2002; Yu,2007; Schneider and Church,)
.(2008; Rodriguez *et al*, 2008

وقد بينت الدراسات أن شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم ذات جودة ومصداقية أعلى من شركات التدقيق الأخرى وخاصة المحلية منها Francis and Simon 1987; Ferguson and (Francis, 2003; Yu,2007)، وهذا يولد انطباعاً لدى مستخدمي البيانات المالية بالثقة والأهمية في هذه البيانات المتغيرات ... ومن خصائص ... المالية مما يؤدي إلى التأثير في قراراتهم (Rodriguez *et al*, 2008)، وسوف تقوم بدراسة هذا المتغير ... البيئة الأردنية ... شركات التدقيق الأربع الكبرى في الأردن ليس لها فروع رئيسية، ولكن يوجد هنالك شركات تدقيق أردنية تعتبر الممثل الوحيد لهذه الشركات الكبرى، ولهذا السبب فأن الدراسة سوف تدرس أثر ارتباط شركة التدقيق المصدرة لتقرير المدقق بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم ... (2) أسماء شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم ووكلائها في الأردن (محمد، 2008):

1- شركة Price WaterHouse ووكيلها في الأردن بواب وشركاه.

2- شركة Deloitte Touché Tohmatsu ووكيلها في الأردن سابا وشركاه.

3- شركة Ernst & Young ووكيلها في الأردن المحاسبون المتحدون.

4- شركة (KPMG) Klynveld Peat Marwick Goerdeler ووكيلها في الأردن المحاسبون المعتمدون.

علما بأن هذه الشركات تعتبر من شركات التدقيق الكبرى في العالم من حيث الأرباح وعدد الموظفين، والجدول التالي يوضح الأرباح وعدد الموظفين لهذه الشركات لعام 2009:

جدول رقم (3): الأرباح وعدد الموظفين لشركات التدقيق الأربع الكبرى

الشركة	الأرباح	عدد الموظفين
Price WaterHouse	26.2 مليار دولار	163000 موظف
Deloitte Touché Tohmatsu	26.1 مليار دولار	169000 موظف

Ernst & Young	21.4 مليار	144441 موظف
KPMG	20.11 مليار دولار	135000 موظف

دولار

ثالثاً: المتغير التابع :

- القرار الائتماني: ويقصد بالقرار الائتماني لغايات هذه الدراسة:

أ- منح الشركة المقترضة مبلغ القرض الذي تطلبه بدون أي شروط إضافية.

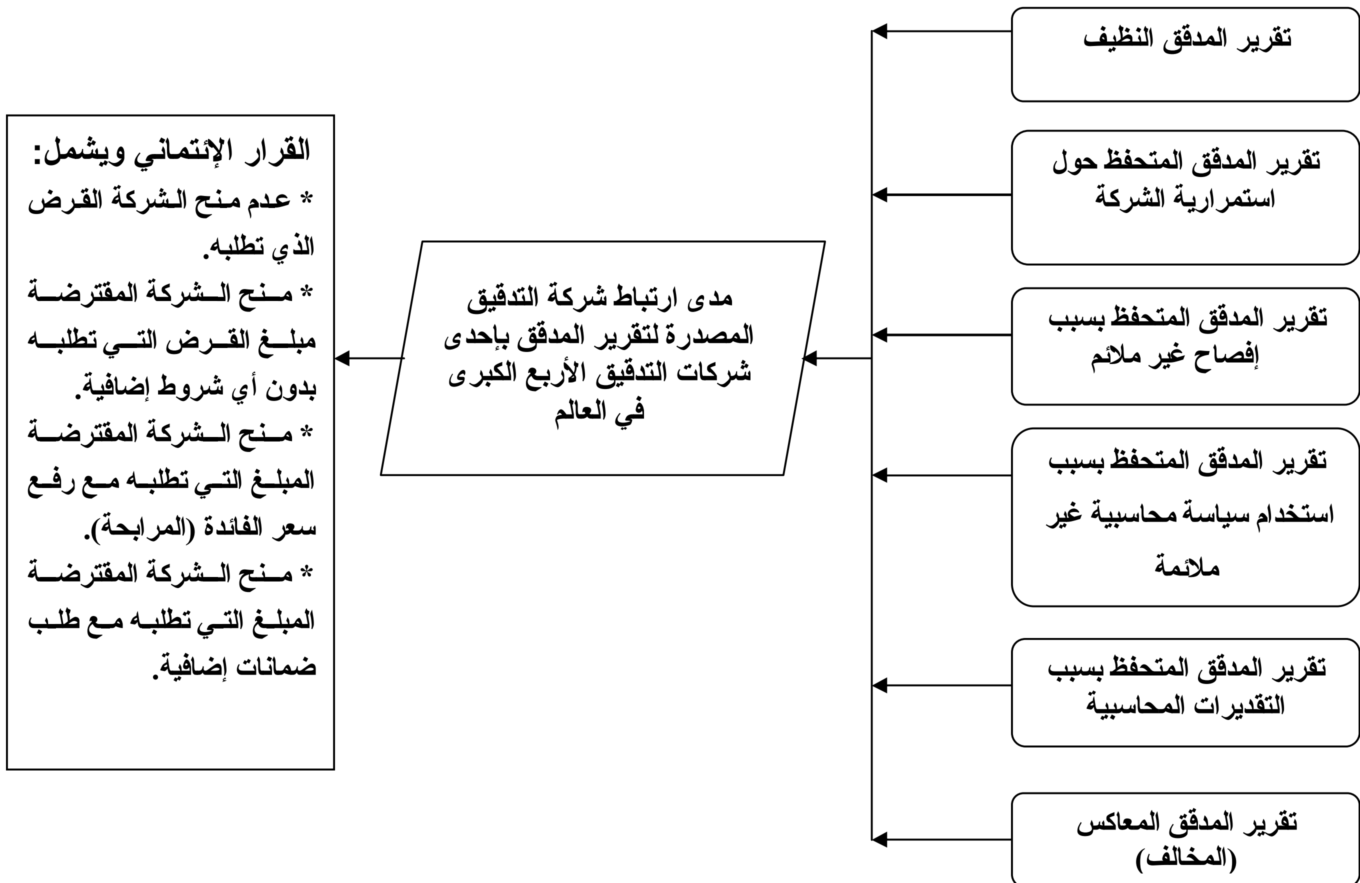
ب- منح الشركة المقترضة المبلغ الذي تطلبه مع رفع سعر الفائدة (المرابحة).

ج- منح الشركة المقترضة المبلغ الذي تطلبه مع طلب ضمانات إضافية.

د- عدم منح الشركة القرض الذي تطلبه.

(1) تم الحصول على هذه الأرقام من المواقع الالكترونية الرسمية لهذه الشركات، وهذه المواقع مذكورة في صفحة المراجع.

3.3.2 أنموذج الدراسة:-



(المتغيرات المستقلة) (Independent Variables)	(المتغير المعدل) (Moderating Variable)	(المتغير التابع) (Dependent Variable)

3.3.3 مجتمع وعينة الدراسة:

يمثل مجتمع الدراسة جميع ضباط الائتمان في البنوك التجارية والبالغ عددهم (450)[1] ضابطاً، علما بأن عدد هذه البنوك (15) بنكا مدرجة في بورصة عمان في السوق الأول، وقد تم توزيع الاستبانات على تسعة بنوك فقط حيث تمثل البنوك التي تحتوي [illegible]

[illegible] (Berenson et al., 2006):

حيث أن:

ح : النسبة الثابتة في المعادلة وهي 25%

ن : حجم عينة الدراسة.

ج : حجم مجتمع الدراسة.

خ: الخطأ العشوائي المسموح به.

ي: القيمة المأخوذة من التوزيع الطبيعي عند مستوى ثقة معين (على فرض أن مستوى الثقة (95%) تكوني = 1.96).

فعلى مستوى ثقة (95 %) ونسبة (25 %) وخطأ مسموح به (0.10 %) فأن حجم العينة سيكون كما يلي: حجم العينة = $0.25 /((450/0.25)) + (3.8416/0.01)) \approx 80$

وتم توزيع (132) إستبانة على مجتمع الدراسة (ضباط الائتمان في البنوك الأردنية) من أجل الوصول إلى حجم العينة المستهدفة، وقد تم استرداد (84) إستبانة وبنسبة استرداد (64%)، وقد تم استبعاد أربعة إستبانات لعدم جدية المستجيبين بسبب وجود أسئلة غير مكتملة الاجابة فتم استثنائها، وبهذا فأن عدد الاستبانات التي تم استخدامها في هذه الدراسة لغايات التحليل (80) إستبانة، والجدول رقم (2) يوضح ذلك:

(1) حسب استفسارات الباحث من خلال أقسام الموارد البشرية في البنوك بالإضافة إلى البنك المركزي

جدول رقم (3)

عدد الاستبانات الموزعة والمستردة

الرقم	أسم البنك	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستردة
1	البنك العربي	22	15
2	البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	8	4
3	البنك الأردني الكويتي	6	2
4	بنك المال الأردني	16	10
5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	30	21
6	بنك المؤسسة العربية المصرفية/الأردن	10	6
7	بنك القاهرة عمان	13	9
8	بنك الأردن	12	7
9	البنك الأهلي الأردني	15	10
	المجموع	132	84
	الاستبانات المستبعدة لعدم جدية المستجيبين		4
	أجمالي الاستبانات المستخدمة في التحليل		80

3.3.4 أدوات جمع البيانات:

تعتمد الدراسة في جمع البيانات على أسلوب الدراسة التجريبية، وهو الأسلوب الذي أستخدم في العديد من الدراسات وقد أعتمد الباحث على هذه الدراسات في تصميم إستبانة الدراسة (Lin *et al.*, 2003; Guiral-Contreras *et al.*, 2007; Schneider and Church, 2008; Rodriguez *et al.*, 2008). والتي تتكون من ثلاثة أجزاء: **الجزء الأول**: يتضمن معلومات عامة والمعلومات الديموغرافية (الملحق رقم 1) عن المشاركين في هذه الاستبانة مثل البيانات الشخصية والوظيفية بالإضافة إلى **الجزء الثاني**: يتضمن أسئلة تهدف إلى قياس الفرضيتين الأولى والثالثة (1-4) وذلك لقياس مدى اعتماد محللي الائتمان على تقرير المدقق في اتخاذ القرار الائتماني (الفرضية **الجزء الثالث**: يتضمن أسئلة متعلقة بالفرضيات من (2-9)، ويتكون هذا الجزء من قسمين، القسم الأول يشتمل على (8) أسئلة من (5-12) باستخدام (Likert Scale) وهي موجودة في الجزء الثالث (أ) من الإستبانة، ويقيس أثر تقرير المدقق المتحفظ بشكل عام، مقارنة مع التقرير النظيف، في القرار الإئتماني (الفرضية العدمية الثانية). أما القسم الثاني ويشمل أسئلة الجزء الثالث (ب) من الاستبانة، ويحتوي على معلومات افتراضية عن شركة مساهمة عامة تعمل في قطاع تجارة المواد الغذائية كون هذا القطاع يعد من أقل القطاعات مخاطرة مقارنة مع القطاعات الاخرى، علماً بأن البيانات المالية الافتراضية تم إعدادها بالاعتماد على بيانات مالية لإحدى الشركات الأردنية والتي حصلت على قرض من أحد البنوك الأردنية ومن خلال الاستئناس بأراء ضباط الائتمان من ذوي الخبرة في المجال الائتماني، مع العلم بأن قيمة القرض المفترض هو 1 مليون دينار، مرفق مع البيانات المالية تقرير المدقق

3.3.5 صدق وثبات أداة الدراسة (واعه)، حيث طلب من أفراد العينة تحديد نوع القرار الذي سوف يتخذونه إلى كل نوع من أنواع تقرير المدقق بالإضافة إلى الخبرة في هذا المجال، حيث تم الأخذ بالملاحظات التي قدمت والتعديلات في ضوء الآراء، ولهذه الأسئلة مرتبطة بالفرضيات العدمية (3-9) تم الاعتماد عليها في اختبار

الاعتماد عليها في اختبار الفرضيات وتحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha). ويستخدم معامل كرونباخ ألفا لقياس درجة ثبات أداة الدراسة وإمكانية الاعتماد عليها في اختبار الفرضيات، فكلما أقترب معامل الاعتمادية من واحد دلَ ذلك على أفضلية هذا المستوى وعلى الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، وكلما كان المقياس أقل من (60%) أعتبر ضعيفا ويعد مقبولاً اذا كانت قيمة Alpha تتراوح ما بين 60% إلى أقل من 70%، وجيداً إذا كانت قيمة Alpha تتراوح ما بين 70% إلى أقل من 80% وممتازاً اذا كانت قيمة Alpha أكبر من (80%) (Sekaran, 2003). وتبين أن معامل الاعتمادية للاستبانة (79%) وتدل على أن الاتساق الداخلي لأداة الدراسة جيد،

3.3.6 طرق التحليل الإحصائي:

تم الاعتماد في تحليل البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة على ما يلي:

1- اختبار الثبات (Reliability Test) لأداة الدراسة من خلال استخدام معامل كرونباخ ألفا لاختبار الصدق والثبات لأداة الدراسة والاتساق الداخلي.

2- استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية مثل التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي، ومقاييس التشتت (الانحراف المعياري)

3- استخدام اختبار (Kolmogorov-Smirnov) وهو اختبار يستخدم لمعرفة مدى إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي. وتكون قاعدة القرار أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة (Sig) مستوى الأهمية للطرفين أكبر من (0.05). أما إذا كان مستوى الأهمية لطرفين أو لطرف واحد أقل من (0.05) ففي هذه الحالة تعتبر البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي (أبو زيد، 2005).

4- استخدام اختبار (Chi-Square) وهو من الاختبارات اللامعلمية لاختبار الفرضيات لاختبار الفرضيات العدمية الأولى والثانية، ويستخدم هذا الاختبار كبديل لاختبار One Sample T-Test، كما يستخدم هذا الاختبار لمقارنة الوسيط بين مجموعتين مختلفتين من البيانات في حالة عدم إتباعهما للتوزيع الطبيعي.

5- اختبار (Wilcoxon) لاختبار الفرضيات العدمية من (3-8)، وهذا الاختبار من الاختبارات اللامعلمية (اختبار العينة الأحادية) ويستخدم بدلاً من استخدام اختبار Paired T-Test لعينة واحدة، وفي اختبار العينة الأحادية، إذا كانت صيغة الفرضية عدم المساواة (طرفين) فيتم مقارنة

مستوى الدلالة مع (0.05) بشكل مباشر، فإذا كانت قيمة مستوى الدلالة أقل من (0.05) نرفض الفرضية العدمية، وإلا فيتم قبول الفرضية البديلة (أبو زيد، 2005).

6- اختبار (Kruskal-Wallis) لاختبار الفرضية رقم (9)، وهذا الاختبار من الاختبارات اللامعلمية ويستخدم بديلاً لاستخدام الاختبار المعلمي ANOVA لأكثر من عينتين، ويقوم هذا الاختبار باعطاء رتبة لكل قيمة موجودة في البيانات التي يتم اختبارها، من أقل قيمة وحتى أكبر قيمة، بناءاً على عدد القيم الموجودة في البيانات التي يتم اختبارها، ومن ثم ايجاد متوسط الرتب لكل مجموعة من المجموعات التي يقوم بمقارنتها والعمل على التأكد من وجود أو عدم وجود اختلاف بين هذه القيم، فإذا كانت صيغة الفرضية عدم المساواة (بين الأطراف) فيتم مقارنة مستوى الدلالة مع (0.05) بشكل مباشر، فإذا كانت قيمة مستوى الدلالة أقل من (0.05) نرفض الفرضية العدمية، وإلا فيتم قبول الفرضية البديلة (Anderson *et al.* 2009)

الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

4.1 خصائص عينة الدراسة

4.2 اختبار الفرضيات

سيتم في هذا الجزء التعرف على خصائص مجتمع وعينة الدراسة من ضباط الائتمان، باستخدام كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري والتكرار والنسبة المئوية، كما سيتم في الجزء الثاني اختبار فرضيات الدراسة.

4.1 خصائص عينة الدراسة:

4.1.1 المؤهل العلمي

يظهر من الجدول رقم (4) أن النسبة الأكبر من المستجيبين هم من حملة درجة البكالوريس، حيث بلغ عددهم (58) ضابط ائتمان وبنسبة (72.5%)، وعدد الحاملين للشهادات العليا (الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه) بلغ عددهم (21) ضابط ائتمان. أي أن ما نسبته (98.75%) من ضباط والائتمان ميا ش يريحد ما الهون الدرتأجهقل البلكعلملي و رايومسن اسفيما لضوبقاط أاملائتدعلدرن ضد بالطي ايلإ هلتهم انلإ جلانبقين عيحد مأ لسوئلة د ابالاسوحتر بفاقندة بيئشكل وجايحد بنسبة (1.25).

جدول رقم (4) توزيع المستجيبين حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية (%)
دبلوم كلية مجتمع	1	1.25

72.5	58	بكالوريوس
1.25	1	دبلوم عالي
23.75	19	ماجستير
1.25	1	دكتوراه
100	80	المجموع

4.1.2 التخصص العلمي

يظهر من الجدول رقم (5) أن النسبة الأكبر من المستجيبين هم من تخصص المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية، حيث بلغ عددهم (56) ضابط ائتمان وبنسبة (70%)، وهذه نسبة عالية ومنطقية إذ أن معظم العاملين في مجال الائتمان المصرفي هم من ذوي تخصص المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية، وهذا يشير إلى أن عينة الدراسة يتمتعون بالمعرفة الأكاديمية اللازمة التي تمكنهم من قراءة وتفهم تقرير مدقق الحس

جدول رقم (5) توزيع المستجيبين حسب التخصص العلمي

النسبة	التكرار	التخصص
42.5	34	محاسبة
13.8	11	إدارة أعمال
27.5	22	علوم مالية
16.2	13	أخرى
100	80	المجموع

4.1.3 سنوات الخبرة في مجال الائتمان

يلاحظ من الجدول رقم (6) بأن النسبة الأكبر من أفراد العينة الذين تقل خبرتهم عن 3 سنوات بلغ (36.2%) وعددهم (29) ضابط ائتمان في وأن أفراد العينة الذين تتراوح خبراتهم من 3-6 سنوات بلغ عددهم (24) ضابط ائتمان وبنسبة (30%) ، وبلغ عدد أفراد ضباط الائتمان الذين تتراوح خبراتهم ما بين 7 وأكثر من 10 سنوات (27) ضابط ائتمان وبنسبة (33.8)، وهذا يشير إلى أن معظم ضباط الائتمان الذين شملتهم عي... فية للإجابة على أسئل...

جدول رقم (6) توزيع المستجيبين حسب سنوات الخبرة في الائتمان

الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 3 سنوات	29	36.2
3-6 سنوات	24	30
7-10 سنوات	12	15
أكثر من 10	15	18.8
المجموع	80	100

4.2 اختبار الفرضيات :

سوف يتم في هذا القسم عرض النتائج الإحصائية الوصفية للأسئلة التي تقيس فرضيات الدراسة. وقبل اختبار الفرضيات تم اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات باستخدام اختبار (Kolmogorov-Smirnov) ووفقا لهذا الاختبار فأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة (Sig) والتي تعني أن مستوى الأهمية أكبر من (0.05). أما إذا كان مستوى الأهمية أقل من (0.05) ففي هذه الحالة تعتبر البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي (أبو زيد، 2005). وكانت نتيجة هذا الاختبار، والذي تم إجراؤه بمستوى ثقة (90%) و(99%)، أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغ مستوى الأهمية (0.000) وهو أقل من (0.05)، وبناءا عليه تم استخدام الا... رقم (7) من الأ...

جدول رقم (7) نتيجة اختبار (Kolmogorov-Smirnov) لكل مجموعة من الأسئلة التي تقيس إحدى فرضيات الدراسة

أسئلة الفرضيات	قيمة (Sig)
1- الأسئلة التي تقيس الفرضية العدمية	0.000
2- الأسئلة التي تقيس الفرضية العدمية	0.001

0.000	3- الأسئلة التي تقيس الفرضية العدمية
0.002	4- الأسئلة التي تقيس الفرضية العدمية
0.000	5- الأسئلة التي تقيس الفرضية العدمية
0.000	6- الأسئلة التي تقيس الفرضية العدمية
0.001	7- الأسئلة التي تقيس الفرضية العدمية
0.000	8- الأسئلة التي تقيس الفرضية العدمية
0.000	9- الأسئلة التي تقيس الفرضية العدمية
0.000	المجموع الكلي

4.2.1 الفرضية العدمية الأولى:

لا يعتمد ضباط الائتمان في البنوك التجارية الأردنية على تقرير المدقق في عملية اتخاذ القرار الائتماني.

من أجل اختبار الفرضية الأولى تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأسئلة التي تقيس مدى اعتماد ضباط الائتمان على تقرير مدقق الحسابات خلال عملية اتخاذ القرار الائتماني. والجدول رقم (8) يوضح ذلك:-

جدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتيجة أختبار Chi-Square للأسئلة التي تقيس مدى اعتماد ضباط الائتمان على تقرير المدقق خلال عملية

مستوى الأهمية	قيمة Chi-Square	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الأسئلة
0.000	39.9	0.75	4.11	1- إلى أي مدى يعتبر البنك تقرير المدقق للعميل موضع الدراسة، ذو أهمية في عملية القرار الائتماني؟
0.000	55.7	0.67	4.25	2- ما مدى اهتمامك بقراءة تقرير المدقق للعميل موضع الدراسة عند اتخاذ القرار الائتماني؟
0.000	33.7	0.62	4.51	3- ما مدى استعدادك للحصول على معلومات أضافية في حال تطرق تقرير المدقق إلى وجود مشاكل لدى العميل؟
0.000	43.1	0.68	4.29	المجموع الكلي

4- صنف الأمور التالية من حيث مدى أهميتها في دراسة وضع العميل الائتماني بوضع درجة الأهمية من (5 – 1) حسب الأهمية:				
أ- تقرير المدقق.	4.04	0.86	46.375	0.000
ب- البيانات المالية المدققة للعميل.	4.20	0.79	59	0.000
ج- الافصاحات والملاحظات المرفقة مع البيانات المالية المدققة.	4.03	0.90	31	0.000
د- المعلومات التي يتم الحصول عليها من جهات أخرى (مثل دائرة مراقبة الشركات، استعلام البنك المركزي، استعلام القضايا عن العميل).	4.33	0.92	78.375	0.000
هـ- خبرات البنك السابقة مع العميل.	4.31	0.88	50.5	0.000

يظهر من الجدول رقم (8) أن المتوسط الحسابي الكلي للأسئلة من (1-3) بلغ (4.29) وأنحراف معياري (0.68) وهذا يشير إلى أهتمام ضباط الائتمان بتقرير مدقق الحسابات والاعتماد عليه عند اتخاذ القرار الائتماني، كما يشير الانحراف المعياري إلى إنخفاض التشتت في إجابات المستجيبين. فقد حصلت الفقرة رقم (3) على أعلى متوسط (4.51) وتنص هذه الفقرة على مدى استعداد ضابط الائتمان للحصول على معلومات أضافية في حال تطرق تقرير

أالمدقق لمسائل جوهرية، وقد حصلت الفقرة رقم (4) على المرتبة الأخيرة [illegible]

[illegible] الأهمية لضباط الائتمان [illegible]

[illegible] الائتماني، [illegible]

المدقق [illegible] الائتمان عليها

[illegible] الائتماني كما أن تقرير المدقق يعتبر مكملاً للبيانات المالية من خلال إضفاء المصداقية على هذه البيانات، وقد أحتل تقرير المدقق المرتبة الرابعة من حيث الأهمية لضباط الائتمان حيث حصل تقرير المدقق على وسط حسابي (4.04)، كما جاءت " البيانات المالية المدققة للعميل" في المرتبة الثالثة بوسط حسابي (4.20)، ويمكن تفسير حصول تقرير المدقق والبيانات المالية المدققة على هذه المرتبة من حيث الأهمية إلى أن ضباط الائتمان يراعون عند دراسة الطلبات الائتمانية التأكد من أن العميل ليس لديه أية مشاكل سواءاً قانونية أو وجود مستحقات مالية أو قروض أخرى حصلها عليها

ومن أجل اختبار الفرضية الأولى والكشف عن مستوى الدلالة الإحصائية لمدى اعتماد ضباط الائتمان على تقرير المدقق خلال عملية اتخاذ القرار الائتماني فقد تم استخدام الاختبار

حليلا م أعلميك ش Chi-Square و اوحسبلا م تنلا هدع (ا ل لقيما ل تالامشية هـ = ة (ك ش و ك ك م) ^{2} \ ك لمتكرار

اولكمتا و يقطعهر(املقيما لجا هوتل و قوقة)(8) فإن قيمة Chi-Square للأسئلة (1-3) بلغت (43.1) وبمستوى دلالة (0.000) وهي قيمة أقل من (0.05)، كما أن قيمة Chi-Square لتقرير المدقق في السؤال الرابع بلغت (46.375) وبمستوى دلالة (0.000) وهي قيمة أقل من (0.05)، مما يعني رفض الفرضية العدمية والتي تنص على عدم اعتماد ضباط الائتمان على تقرير المدقق خلال عملية اتخاذ القرار الائتماني وقبول الفرضية البديلة، واستنتاج أن ضباط الائتمان يعتمدون على تقرير المدقق خلال عملية اتخاذ القرار الائتماني.

4.2.2 الفرضية العدمية الثانية:

لا يؤثر تقرير المدقق المتحفظ بشكل عام، مقارنة مع التقرير النظيف في تقييم ضابط الائتمان لوضع الشركة.

من أجل اختبار الفرضية الثانية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأسئلة التي تقيس مدى اعتماد ضباط الائتمان على تقرير مدقق الحسابات خلال

عملية جدول رقم (9) الوسط الحسابي والانحرافات المعيارية للأسئلة التي تقيس تأثير تقرير المدقق يوضح ذلك:

الانحراف	الوسط الحسابي	الأسئلة
0.76	4.11	1- إن رأي المدقق النظيف يؤثر في سلوك متخذ
0.80	4.01	2- يعني تقرير المدقق النظيف لضابط الائتمان
0.77	4.04	3- يعني تقرير المدقق النظيف لضابط الائتمان أن الشركة تحتفظ بسجلات محاسبية منظمة
0.74	3.74	6- يعني الرأي المتحفظ لضابط الائتمان أنه يوجد مخالفات تؤثر على المركز المالي للشركة.
0.89	3.36	7- الرأي المتحفظ للمدقق يدل على عدم عدالة

0.82	3.94	8- يدرك ضابط الائتمان خطورة تحفظ المدقق عن بند من البنود الواردة في القوائم المالية.
0.81	3.73	المجموع الكلي

الهدف من هذه الأسئلة هو عمل مقارنة بين تقرير المدقق المتحفظ مع التقرير النظيف، وقد أظهرت النتائج أن [illegible] (9) [illegible] المتوسط [illegible] الكلي [illegible] الأسئلة من (1-4) والتي تقيس انطباعات ضباط الائتمان حول تقرير المدقق النظيف، بلغ (4.03) وبأنحراف معياري (0.77) وهذا يشير الى وجود انطباعات ايجابية تتشكل لدى ضباط الائتمان نتيجة لتقرير المدقق النظيف، وبعكس الأسئلة من (5-8) والتي تقيس أنطباعات ضباط الائتمان حول تقرير المدقق المتحفظ، فقد بلغ المتوسط الكلي (3.73) وبإنحراف معياري (0.81) مما يشير إلى وجود انطباعات سلبية تتشكل لدى ضباط [illegible] (9) [illegible] أن [illegible] أن [illegible] (4.01) [illegible] (3.74) [illegible] أن ضباط الائتمان يعتبرون أن تقرير المدقق النظيف دليل على أن الشركة تحتفظ بسجلات محاسبية منظمة وقانونية بمتوسط حسابي (4.04)، بينما يرى ضباط الائتمان أن تقرير المدقق المتحفظ يشير الى عدم عدالة القوائم المالية [illegible] (3.36) [illegible] (3.94) [illegible] Chi-Square [illegible] (10) [illegible] (3.95) [illegible] على عكس تقرير المدقق المتحفظ والذي يشكل القلق وعدم الطمأنينة لدى ضباط الائتمان وبمتوسط حسابي بلغ (3.89).

جدول رقم (10) نتائج اختبار Chi-Square لأثر تقرير المدقق المتحفظ بشكل عام، مقارنة مع التقرير النظيف في القرار الائتماني

الأسئلة	قيمة Chi-Square	مستوى الأهمية
1- إن رأي المدقق النظيف يؤثر في سلوك متخذ القرار الائتماني بشكل ايجابي.	37.3	0.000
2- يعني تقرير المدقق النظيف لضابط الائتمان أن القوائم المالية أعدت	32.7	0.000
3- يعني تقرير المدقق النظيف لضابط الائتمان أن الشركة تحتفظ بسجلات محاسبية	23.3	0.000
4- يوفر الرأي النظيف للمدقق الرضى لدى	33	0.000
5- يشكل الرأي المتحفظ لضابط الائتمان	34.5	0.000
6- يعني الرأي المتحفظ لضابط الائتمان أنه يوجد مخالفات تؤثر على المركز المالي	40.4	0.000
7- الرأي المتحفظ للمدقق يدل على عدم	16.7	0.001
8- يدرك ضابط الائتمان خطورة تحفظ المدقق عن بند من البنود الواردة في	66.4	0.000
المجموع الكلي	35.53	0.000

يظهر من الجدول رقم (10) أن المجموع الكلي لقيمة Chi-Square بلغت (35.53) وبمستوى دلالة (0.000) وهي قيمة أقل من (0.05)، وهذا يشير الى وجود أثر لتقرير المدقق المتحفظ بشكل عام، مقارنة مع التقرير النظيف في تقييم ضباط الائتمان لوضع الشركة، مما يعني رفض الفرضية العدمية والتي تنص عدم

والتي تنص عدم تأثير تقرير المدقق المتحفظ بشكل عام، مقارنة مع التقرير النظيف في تقييم ضابط الائتمان لوضع الشركة وقبول الفرضية البديلة، واستنتاج أن تقرير المدقق المتحفظ بشكل عام، مقارنة مع التقرير النظيف

4.2.3 فيلفقضيتضابلطعللائية مالنثا وطخثة الشركة.

لا يؤثر تقرير المدقق المتحفظ حول استمرارية الشركة، في القرار الائتماني

من أجل اختبار هذه الفرضية والفرضيات من (4–9) فقد تم استخدام أسلوب الدراسة التجريبية، وذلك بعكس الفرضيتين السابقتين والذي تم استخدام الأسلوب المسحي ومن أجل الحصول على البيانات التي تختبر هذه الفرضية والفرضيات اللاحقة وخاصة الفرضيات من (4–7) فقد تم وضع سؤال في الاستبانة يقيس أثر تقرير المدقق النظيف في القرار الائتماني، حيث طلب من ضباط الائتمان من خلال الاستبانة (الجزء الثالث (ب) من الاستبانة) أن يحددوا نوع القرار الذي سوف يتخذونه، سواءً أكان القرار المنح أو عدم المنح أو المنح بشروط أضافية وذلك في حالة أرفاق تقرير المدقق النظيف للبيانات المالية هذه القوائم المالية. وتجدر الإشارة الى أن السؤال أساساً المالية المستخدمة في أنواع تقارير المدقق الأخرى، حيث أن الافتراض الموجود لدى الباحث على أن تقرير المدقق النظيف للشركة يتوافق مع العقود والتي تلزم الشركة بالقوائم المالية الموثوقة بالقرض افتراض أن البيانات المالية لهذه الشركة تؤهلها للحصول على القرض المطلوب دون أية شروط أضافية. فقد قام الباحث، كما تم عرضه لاحقا في نتائج الدراسة، بمقارنة نتائج تقرير المدقق النظيف مع نتائج أنواع تقارير المدقق الأخرى، وفي حالة وجود اختلافات معنوية بين النتائج فان ذلك يشير إلى وجود اثر لأنواع تقرير المدقق الأخرى غير التقرير النظيف في القرار الائتماني. الجدول رقم (11) يبين النتائج الوصفية لأثر تقرير المدقق النظيف في القرار الائتماني.

الجدول رقم (11) النتائج الوصفية لأثر تقرير المدقق النظيف في القرار الائتماني

البند	التكرار	النسبة المئوية (%)
أ- منح الشركة المبلغ المطلوب	79	98.8
ب- منح الشركة المبلغ المطلوب مع رفع سعر الفائدة (المرابحة)	1	1.2
ج- منح الشركة المبلغ المطلوب مع طلب ضمانات إضافية	0	0
د- عدم منح الشركة المبلغ المطلوب	0	0
المجموع	80	100

يظهر من الجدول رقم (11) أن (79) ضابط ائتمان وبنسبة (98.8%) قد اختاروا منح الشركة القرض المطلوب دون أية شروط إضافية، وان هنالك ضابط ائتمان واحد وبنسبة (1.2%) يرى منح الشركة القرض المطلوب مع رفع سعر الفائدة (المرابحة)، وجاءت هذه النتائج لتدعم الفرض الذي تم الإشارة إليه بأن تقرير المدقق النظيف بالإضافة إلى البيانات المالية لهذه الشركة تؤهلها للحصول على القرض المطلوب دون أية شروط أضافية، وبالتالي فإنه يمكن الاعتماد على نتائج تقرير المدقق النظيف كأساس للمقارنة مع نتائج أنواع تقارير المدقق الأخرى، وفي حالة وجود اختلافات معنوية بين النتائج فان ذلك يشير إلى وجود اثر لأنواع تقارير المدقق الأخرى في القرار الائتماني.

الجدول رقم (12) النتائج الوصفية لأثر تقرير المدقق النظيف وتقرير المدقق المتحفظ حول استمرارية الشركة في القرار الائتماني

البند	التقرير النظيف	التقرير النظيف	التقرير المتحفظ حول استمرارية الشركة	التقرير المتحفظ حول استمرارية الشركة
	التكرار	النسبة المئوية (%)	التكرار	النسبة المئوية (%)
أ- منح الشركة المبلغ المطلوب	79	98.8	4	5
ب- منح الشركة المبلغ المطلوب مع رفع سعر الفائدة (المرابحة)	1	1.2	12	15
ج- منح الشركة المبلغ المطلوب مع طلب ضمانات إضافية	0	0	49	61.2
د- عدم منح الشركة المبلغ المطلوب	0	0	15	18.8
المجموع	80	100	80	100

يلاحظ من الجدول رقم (12) أن هنالك اختلافا واضحاً في القرار المتخذ من قبل ضباط الائتمان في حالة وجود التقرير النظيف عنه في حالة وجود تقرير مدقق متحفظ حول استمرارية الشركة. ففي حالة وجود التقرير النظيف فان أغلبية ضباط الائتمان وبنسبة (98.8%) قد اختاروا منح الشركة القرض المطلوب وبدون أية شروط إضافية، أما في حالة وجود تقرير متحفظ حول استمرارية الشركة فقد كان القرار المتخذ من قبل ضباط الائتمان مختلفاً، فأغلبية ضباط الائتمان وعددهم (49) ضابط ائتمان وبنسبة (61.2%) قد اختاروا منح الشركة المبلغ المطلوب مع طلب ضمانات إضافية، وهنالك (15) ضابط ائتمان وبنسبة (18.8%) قد اختاروا عدم منح الشركة المبلغ المطلوب، كما أن (12) ضابط ائتمان وبنسبة (15%) قد اختاروا منح الشركة

ومن أجل اختبار الفرضية الثالثة والكشف عن مستوى الدلالة الإحصائية لأثر تقرير المدقق المتحفظ حول استمرارية الشركة في القرار الائتماني فقد تم استخدام الاختبار اللامعلمي Wilcoxon، الجدول رقم (13) يظهر نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (13) نتائج اختبار Wilcoxon لأثر تقرير المدقق المتحفظ حول استمرارية الشركة في القرار الائتماني

قيمة Z	مستوى الأهمية
-7.807	0.000

يظهر من الجدول رقم (13) أن قيمة Z بلغت (-7.807) وبمستوى دلالة (0.000) وهي قيمة أقل من (0.05)، وهذا يشير إلى وجود اختلاف بين تقرير المدقق النظيف وتقرير المدقق المتحفظ حول استمرارية الشركة في التأثير في القرار الائتماني، الأمر الذي يشير إلى وجود اثر لتقرير المدقق المتحفظ حول استمرارية الشركة في القرار الائتماني، مما يعني رفض الفرضية العدمية والتي تنص على عدم تأثير تقرير المدقق المتحفظ حول استمرارية الشركة في القرار الائتماني، وقبول الفرضية البديلة، واستنتاج أن تقرير المدقق المتحفظ حول استمرارية الشركة يؤثر في القرار الائتماني.

4.2.4 الفرضية العدمية الرابعة:

لا يؤثر تقرير المدقق المتحفظ بسبب إفصاح غير ملائم، في القرار الائتماني

الجدول رقم (14) النتائج الوصفية لأثر تقرير المدقق النظيف وتقرير المدقق المتحفظ بسبب إفصاح غير ملائم في القرار الائتماني

البند	التقرير النظيف	التقرير النظيف	التقرير المتحفظ بسبب إفصاح	التقرير المتحفظ بسبب إفصاح
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية (%)
أ- منح الشركة المبلغ	79	98.8	17	21.2
ب- منح الشركة المبلغ المطلوب مع رفع سعر	1	1.2	39	48.8
ج- منح الشركة المبلغ المطلوب مع طلب ضمانات	0	0	13	16.2
د- عدم منح الشركة	0	0	11	13.8
المجموع	80	100	80	100

يلاحظ من الجدول رقم (14) أنه يوجد اختلاف واضح في القرار المتخذ من قبل ضباط الائتمان في حالة وجود التقرير النظيف عنه في حالة وجود تقرير مدقق متحفظ بسبب إفصاح غير ملائم، ففي حالة وجود التقرير النظيف فان أغلبية ضباط الائتمان وبنسبة (98.8%) قد اختاروا منح الشركة القرض المطلوب وبدون أية شروط إضافية، أما في حالة وجود تقرير متحفظ بسبب إفصاح غير ملائم فقد كان القرار المتخذ من قبل ضباط الائتمان مختلفاً، فإن ما نسبته (48.8%) من أفراد العينة وعددهم (39) ضابط ائتمان قد اختاروا منح الشركة المبلغ المطلوب مع رفع سعر الفائدة لتكون للدلالة على ضعف الثقة، في حين كان هناك (17) ضابط ائتمان وبنسبة (21.2%) قد اختاروا منح الشركة المبلغ المطلوب، كما لديهم (13) ضابط ائتمان وبنسبة (16.2%) قد اختاروا منح الشركة المبلغ المطلوب مع طلب ضمانات إضافية، أما بالنسبة

الإفصاح غير الملائم قد يكون الهدف منه هو إخفاء معلومات قد تؤثر على تقييمهم لوضع الشركة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة المخاطر المحيطة بالعميل بسبب هذا الإفصاح مما ينعكس على طبيعة القرار المتخذ من قبل ضباط الائتمان.

ومن أجل اختبار الفرضية الرابعة والكشف عن مستوى الدلالة الإحصائية لأثر تقرير المدقق المتحفظ بسبب إفصاح غير ملائم في القرار الائتماني فقد تم استخدام الاختبار اللامعلمي Wilcoxon، والجدول رقم (15) يظهر نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (15) نتائج اختبار Wilcoxon لأثر تقرير المدقق المتحفظ بسبب إفصاح غير ملائم في القرار الائتماني

قيمة Z	مستوى الأهمية
−7.076	0.000

يظهر من الجدول رقم (15) أن قيمة Z بلغت (7.076-) وبمستوى دلالة (0.000) وهي قيمة أقل من (0.05)، وهذا يشير الى وجود اختلاف بين تقرير المدقق النظيف وتقرير المدقق المتحفظ بسبب إفصاح غير ملائم في التأثير في القرار الائتماني، مما يعني رفض الفرضية العدمية والتي تنص على عدم تأثير تقرير المدقق المتحفظ بسبب إفصاح غير ملائم في القرار الائتماني وقبول الفرضية البديلة، واستنتاج أن تقرير المدقق المتحفظ بسبب إفصاح غير ملائم يؤثر في القرار الائتماني.

<u>4.2.5 الفرضية العدمية الخامسة:</u>

لا يؤثر تقرير المدقق المتحفظ بسبب استخدام سياسة محاسبية غير ملائمة، في القرار الائتماني

الجدول رقم (16) النتائج الوصفية لأثر تقرير المدقق النظيف وتقرير المدقق المتحفظ بسبب استخدام سياسة محاسبية غير ملائمة في القرار الائتماني

البند	التقرير النظيف		التقرير المتحفظ بسبب	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية (%)
أ- منح الشركة المبلغ	79	98.8	17	21.2
ب- منح الشركة المبلغ المطلوب مع رفع سعر	1	1.2	33	41.2
ج- منح الشركة المبلغ المطلوب مع طلب ضمانات	0	0	19	23.8
د- عدم منح الشركة	0	0	11	13.8
المجموع	80	100	80	100

يلاحظ من الجدول رقم (16) أنه يوجد اختلاف واضح في القرار المتخذ من قبل ضباط الائتمان في حالة وجود التقرير النظيف عنه في حالة وجود تقرير مدقق متحفظ بسبب استخدام سياسة محاسبية غير ملائمة، ففي حالة وجود التقرير النظيف فان أغلبية ضباط الائتمان وبنسبة (98.8%) قد اختاروا منح الشركة القرض المطلوب وبدون أية شروط إضافية، أما في حالة وجود تقرير متحفظ بسبب استخدام سياسة محاسبية غير ملائمة فقد كان القرار المتخذ من قبل ضباط الائتمان مختلفاً، فقد أختار (33) ضابط ائتمان وبنسبة (41.2%) منح الشركة المبلغ المطلوب مع رفع سعر الفائدة، بينما اختار (19) ضابط ائتمان وبنسبة (23.8%) منح الشركة المبلغ المطلوب مع طلب ضمانات إضافية، واختار (17) ضابط ائتمان وبنسبة (21.2%) منح الشركة المبلغ المطلوب بدون ضمانات إضافية، أما بالنسبة لقرار عدم منح الشركة المبلغ المطلوب فقد

بأن استخدام سياسة محاسبية غير ملائمة قد يؤثر في البيانات المالية للشركة مما قد ينعكس على تقيمهم لوضع وامكانية الشركة والتأثير في قرارهم الائتماني وللكشف عن مستوى الدلالة الإحصائية لأثر تقرير المدقق المتحفظ بسبب استخدام سياسة محاسبية غير ملائمة، في القرار الائتماني فقد تم استخدام الاختبار اللامعلمي Wilcoxon، والجدول رقم (17) يظهر ذلك.

الجدول رقم (17) نتائج اختبار Wilcoxon لأثر تقرير المدقق بسبب استخدام سياسة محاسبية غير ملائمة في القرار

قيمة Z	مستوى الأهمية
-7.005	0.000

يظهر من الجدول رقم (17) أن قيمة Z بلغت (-7.005) وبمستوى دلالة (0.000) وهي قيمة أقل من (0.05)، وهذا يشير الى وجود اختلاف بين تقرير المدقق النظيف وتقرير المدقق المتحفظ بسبب استخدام سياسة محاسبية غير ملائمة في التأثير في القرار الائتماني، مما يعني رفض الفرضية العدمية والتي تنص على عدم تأثير تقرير المدقق المتحفظ بسبب استخدام سياسة محاسبية غير ملائمة، في القرار الائتماني" وقبول الفرضية البديلة، واستنتاج أن تقرير المدقق المتحفظ بسبب استخدام سياسة محاسبية غير ملائمة في القرار الائتماني.

4.2.6 الفرضية السادسة:

لا يؤثر تقرير المدقق المتحفظ بسبب التقديرات المحاسبية ، في القرار الائتماني

الجدول رقم (18) النتائج الوصفية لأثر تقرير المدقق النظيف وتقرير المدقق المتحفظ بسبب التقديرات المحاسبية في القرار الائتماني

البند	التقارير النظيف		التقارير المتحفظ بسبب	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية (%)
أ- منح الشركة المبلغ	79	98.8	7	8.8
ب- منح الشركة المبلغ المطلوب مع رفع سعر	1	1.2	49	61.2
ج- منح الشركة المبلغ المطلوب مع طلب ضمانات	0	0	16	20
د- عدم منح الشركة	0	0	8	10
المجموع	80	100	80	100

يلاحظ من الجدول رقم (18) أنه يوجد اختلاف واضح في القرار المتخذ من قبل ضباط الائتمان في حالة وجود التقرير النظيف وفي حالة وجود تقرير مدقق متحفظ بسبب التقديرات المحاسبية، ففي حالة وجود التقرير النظيف فان أغلبية ضباط الائتمان وبنسبة (98.8%) قد اختاروا منح الشركة القرض المطلوب وبدون أية شروط إضافية، أما في حالة وجود تقرير متحفظ بسبب استخدام سياسة محاسبية غير ملائمة فقد كان القرار المتخذ من قبل ضباط الائتمان مختلفاً، فأغلبية ضباط الائتمان وعددهم (49) ضابط ائتمان وبنسبة (61.2%) قد اختاروا منح الشركة المبلغ المطلوب
[illegible] (16) [illegible]
[illegible] (20%) [illegible]
[illegible] (8) [illegible] (10%) [illegible]
[illegible]
[illegible] ار منح الشركة المبلغ المطلوب فقد اختاره (7) ضباط ائتمان وبنسبة (8.8%).

من أجل اختبار الفرضية السادسة والكشف عن مستوى الدلالة الإحصائية لأثر تقرير المدقق المتحفظ بسبب التقديرات المحاسبية، في القرار الائتماني فقد تم استخدام الاختبار اللامعلمي Wilcoxon، والجدول رقم (19) يظهر نتائج هذا الاختبار

جدول رقم (19) نتائج اختبار Wilcoxon لأثر تقرير المدقق المتحفظ بسبب التقديرات المحاسبية في القرار

قيمة Z	مستوى الأهمية
-7.688	0.000

يظهر من الجدول رقم (19) أن قيمة Z بلغت (-7.688) وبمستوى دلالة (0.000) وهي قيمة أقل من (0.05)، وهذا يشير الى وجود اختلاف بين تقرير المدقق النظيف وتقرير المدقق المتحفظ بسبب التقديرات المحاسبية في التأثير في القرار الائتماني، وقبول الفرضية البديلة، واستنتاج [illegible] [illegible] أن هنالك أختلافاً في طبيعة القرار المتخذ عند كل نوع من أنواع تقارير المدقق المتحفظة، ويمكن إرجاع سبب ذلك الى تقييم ضباط الائتمان لأثر التحفظ الوارد في تقرير المدقق وأثره على تقييمهم لوضع العميل، فعندما يتكون تصور لدى ضباط الائتمان بأن هذا التحفظ يشير إلى أن هنالك شكوك حول استمرارية الشركة المقترضة مما يعني تتعثرها مستقبلاً وجعلها غير قادرة على سداد التزاماتها، الأمر قد يدفع ضباط الائتمان الى طلب ضمانات اضافية من أجل حماية حقوق البنك في حال تعثر العميل، أما في حالة وجود تصور لدى ضباط الائتمان أن هذا التحفظ يشير الى أرتفاع المخاطر المحيطة بالعميل ولكن دون أن تؤدي هذه المخاطر الى تعثر العميل مستقبلاً أو إضعاف قدرته على السداد، مما قد يدفع ضباط الائتمان الى الموافقة على منح العميل مع رفع سعر الفائدة (المرابحة) نتيجة هذه المخاطر التي يتحملها

4.2.7 الفرضية العدمية السابعة:

لا يؤثر تقرير المدقق المعاكس (المخالف)، في القرار الائتماني

الجدول رقم (20) النتائج الوصفية لأثر تقرير المدقق النظيف وتقرير المدقق المعاكس (المخالف)، في القرار الائتماني

البند	التقرير النظيف		تقرير المدقق المعاكس	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية (%)
أ- منح الشركة المبلغ	79	98.8	0	0
ب- منح الشركة المبلغ المطلوب مع رفع سعر	1	1.2	0	0
ج- منح الشركة المبلغ المطلوب مع طلب ضمانات	0	0	6	7.5
د- عدم منح الشركة	0	0	74	92.5
المجموع	80	100	80	100

يلاحظ من الجدول رقم (20) أنه يوجد اختلاف واضح في القرار المتخذ من قبل ضباط الائتمان في حالة وجود التقرير النظيف عنه في حالة وجود تقرير المدقق المعاكس (المخالف)، ففي حالة وجود التقرير النظيف فان أغلبية ضباط الائتمان وبنسبة (98.8%) قد اختاروا منح الشركة القرض المطلوب وبدون أية شروط إضافية، أما في حالة وجود تقرير المدقق المعاكس (المخالف) فقد كان القرار المتخذ من قبل ضباط الائتمان مختلفاً، فأغلبية ضباط الائتمان [illegible] (74) [illegible] (92.5%) [illegible] عدم
منح [illegible] الشركة المبلغ [illegible] (6) [illegible]
[illegible] (7.5%) [illegible]
[illegible] ولم [illegible]
[illegible]
[illegible]. أثر مادي

الافصاح والذي له أثر مادي وجوهري على القوائم المالية، أي أن درجة المادية عالية وينتشر أثرها على القوائم المالية، ولأجل الكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأثر تقرير المدقق المعاكس (المخالف) في القرار الائتماني، فقد تم استخدام الاختبار اللامعلمي Wilcoxon

جدول رقم (21) نتائج اختبار Wilcoxon لأثر تقرير المدقق المعاكس (المخالف) في القرار الائتماني

مستوى الأهمية	قيمة Z
0.000	−8.599

يظهر من الجدول رقم (21) أن قيمة Z بلغت (8.599-) وبمستوى دلالة (0.000) وهي قيمة أقل من (0.05)، وهذا يشير الى وجود اختلاف بين تقرير المدقق النظيف وتقرير المدقق المعاكس (المخالف) في التأثير في القرار الائتماني، مما يعني رفض الفرضية العدمية على عدم تأثير تقرير المدقق المعاكس (المخالف)، في القرار الائتماني وقبول الفرضية البديلة، واستنتاج أن تقرير المدقق المعاكس (المخالف) يؤثر في القرار الائتماني.

4.2.8 الفرضية العدمية الثامنة:

لا يؤثر ارتباط شركة التدقيق المصدرة لتقرير المدقق بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم، في العلاقة بين تقرير المدقق المتحفظ والقرار الائتماني

لاختبار هذه الفرضية فقد قام الباحث بالطلب من ضباط الائتمان تحديد نوع القرار الذي سوف يتخذونه لكل نوع من أنواع تقرير المدقق المتحفظ وبافتراض أن شركة التدقيق المصدرة لتقرير المدقق مرتبطة بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم، حيث سوف يتم مقارنة قرار ضابط الائتمان في حالة وجود تقرير المدقق دون الإشارة إلى طبيعة الشركة التدقيق (من حيث ارتباطها بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم أو عدم الارتباط)، وقرار ضابط الائتمان في حالة وجود تقرير المدقق الصادر عن شركة تدقيق

مرتبطة بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم، وفي حالة وجود اختلاف في نوعية القرار المتخذ من قبل ضابط الائتمان فأن ذلك يشير الى وجود أثر لارتباط شركة التدقيق المصدرة لتقرير المدقق بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم، على العلاقة بين تقرير المدقق المتحفظ والقرار الائتماني.

4.2.8.1 تقرير المدقق المتحفظ حول استمرارية الشركة

الجدول رقم (22) النتائج الوصفية لأثر تقرير المدقق المتحفظ حول استمرارية الشركة في حالة ارتباط شركة التدقيق المصدرة لتقرير المدقق، بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم

البند	عدم الارتباط بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم		الارتباط بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم	
	التكرار	النسبة المئوية (%)	التكرار	النسبة المئوية (%)
أ- منح الشركة المبلغ المطلوب	4	5	3	3.75
ب- منح الشركة المبلغ المطلوب مع رفع سعر الفائدة (المرابحة)	12	15	11	13.75
ج- منح الشركة المبلغ المطلوب مع طلب ضمانات إضافية	49	61.2	47	58.75
د- عدم منح الشركة المبلغ المطلوب	15	18.8	19	23.75
المجموع	80	100	80	100

يلاحظ من الجدول رقم (22) انه لم يحصل تغيير ملحوظ في القرار المتخذ من قبل ضباط الائتمان لكون شركة التدقيق المصدرة لتقرير المدقق المتحفظ حول استمرارية الشركة، مرتبطة بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم. حيث أن أغلبية ضباط الائتمان قد قاموا باختيار نفس القرار تقريباً في كلا الحالتين وان كان هنالك تفاوتاً بسيطاً في العدد والنسب المئوية، ففي حالة عدم الارتباط بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم اختار العدد الأكبر من أفراد العينة وعددهم (49) ضابط ائتمان وبنسبة (61.2%) منح الشركة المبلغ المطلوب مع طلب ضمانات إضافية، وفي حالة الارتباط بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم أختار (47) ضابط ائتمان وبنسبة

شركة التدقيق المصدرة لتقرير المدقق المتحفظ حول استمرارية الشركة مرتبطة بإحدى شركات التدقيق الأربع والكبرى في الكشف عن مستوى ارتباطها الاحتفاظ في لأثر تقارير المدقق. المتحفظ حول استمرارية الشركة في القرار الائتماني في حالة ارتباط شركة التدقيق المصدرة لتقرير المدقق، بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم تم استخدام اختبار Wilcoxon، والجدول رقم (23) يظهر نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (23) نتائج اختبار Wilcoxon لأثر تقارير المدقق المتحفظ حول استمرارية الشركة في حالة ارتباط شركة التدقيق المصدرة لتقرير المدقق، بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم.

قيمة Z	مستوى الأهمية
−1.265	0.206

يظهر من الجدول رقم (23) أن مستوى الدلالة لتقرير المدقق المتحفظ حول استمرارية الشركة أكبر من (0.05)، وهذا يشير الى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لارتباط شركة التدقيق المصدرة لتقرير المتحفظ حول استمرارية الشركة بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم في القرار الائتماني.

4.2.8.2 تقرير المدقق المتحفظ بسبب إفصاح غير ملائم

جدول رقم (24) النتائج الوصفية لأثر تقرير المدقق المتحفظ بسبب إفصاح غير ملائم في حالة ارتباط شركة التدقيق المصدرة لتقرير المدقق، بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم

البند	عدم الارتباط بإحدى شركات التدقيق		الارتباط بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية (%)
أ- منح الشركة	17	21.2	10	12.5
ب- منح الشركة المبلغ المطلوب مع	39	48.8	43	53.75
ج- منح الشركة المبلغ المطلوب مع	13	16.2	15	18.75
د- عدم منح الشركة	11	13.8	12	15
المجموع	80	100	80	100

من خلال الجدول رقم (24) يلاحظ انه لم يحصل ذلك التغيير الملحوظ في القرار المتخذ من قبل ضباط الائتمان لكون الشركة التدقيق المصدرة لتقرير المدقق المتحفظ بسبب إفصاح غير ملائم مرتبطة بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم، وان كان هنالك تغيراً بسيطاً من حيث العدد والنسبة المئوية. إن أغلبية ضباط الائتمان قد قاموا باختيار نفس القرار في كلا الحالتين، ففي حالة عدم الارتباط بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم اختار العدد الأكبر من أفراد العينة وعددهم (39) ضابط ائتمان وبنسبة (48.8%) منح الشركة المبلغ المطلوب مع رفع سعر الفائدة (المرابحة)، وفي حالة الارتباط بإحدى شركات [illegible] التدقيق الأربع الكبرى في العالم [illegible] (43) [illegible] الائتمان وبنسبة (53.75%) [illegible] إفصاح [illegible] منح [illegible] الشركة [illegible] المطلوب مع [illegible] (المرابحة). [illegible] شركات التدقيق الأربع الكبرى [illegible] إفصاح غير ملائم [illegible] التدقيق [illegible] Wilcoxon [illegible] جدول رقم (25) [illegible]. أو غير مرتبطة.

الجدول رقم (25) نتيجة اختبار Wilcoxon لأثر تقرير المدقق المتحفظ بسبب إفصاح غير ملائم في حالة ارتباط شركة التدقيق المصدرة لتقرير المدقق، بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم.

مستوى الأهمية	قيمة Z
0.423	−0.801

يظهر من الجدول رقم (25) أن مستوى الدلالة لتقرير المدقق المتحفظ بسبب إفصاح غير ملائم أكبر من (0.05)، وهذا يشير الى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لارتباط شركة التدقيق المصدرة لتقرير المتحفظ بسبب إفصاح غير ملائم بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم في القرار الائتماني.

4.2.8.3 تقرير المدقق المتحفظ بسبب استخدام سياسة محاسبية غير ملائمة

الجدول رقم (26) نتائج الوصفية لأثر تقرير المدقق المتحفظ بسبب استخدام سياسة محاسبية غير ملائمة في حالة

البند	عدم الارتباط بإحدى شركات التدقيق		الارتباط بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية (%)

12.5	10	21.2	17	أ- منح الشركة
42.5	34	41.2	33	ب- منح الشركة المبلغ المطلوب مع
35	28	23.8	19	ج- منح الشركة المبلغ المطلوب مع
10	8	13.8	11	د- عدم منح الشركة
100	80	100	80	المجموع

يظهر من الجدول رقم (26) انه يوجد تغير بسيط في القرارات المتخذة من قبل ضباط الائتمان، حيث أن ما نسبته (41.2%) وعددهم (33) ضابط ائتمان في حالة عدم الارتباط بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم اختاروا منح الشركة المبلغ المطلوب مع رفع سعر الفائدة (المرابحة)، وفي حالة الارتباط بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم اختار (34) ضابط ائتمان وبنسبة (42.5%) نفس القرار وهو منح الشركة المبلغ المطلوب مع رفع سعر الفائدة (المرابحة). كما تجدر الإشارة إلى أن عدد ضباط الائتمان الذين اختاروا منح الشركة المبلغ المطلوب قد انخفض عند الإشارة إلى كون شركة التدقيق المصدرة [illegible] الأربع الكبرى في العالم من (17) ضابط ائتمان وبنسبة (21.2%) إلى (10) [illegible] (12.5%) [illegible] Wilcoxon [illegible] (27) [illegible] Wilcoxon [illegible] (27) [illegible] ارتباط شركة التدقيق المصدرة لتقرير المدقق، بإحدى [illegible] (19) ضابط ائتمان وبنسبة (23.8%) إلى (28) ضباط ائتمان وبنسبة (35%).

قيمة Z	مستوى الأهمية
−1.253	0.210

يظهر من الجدول رقم (27) أن مستوى الدلالة لتقرير المدقق المتحفظ بسبب استخدام سياسة محاسبية غير ملائمة أكبر من (0.05)، وهذا يشير الى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لارتباط شركة التدقيق المصدرة لتقرير المتحفظ بسبب استخدام سياسة محاسبية غير ملائمة بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم في القرار الائتماني.

4.2.8.4 تقرير المدقق المتحفظ بسبب التقديرات المحاسبية

الجدول رقم (28) النتائج الوصفية لأثر تقرير المدقق المتحفظ بسبب التقديرات المحاسبية في حالة ارتباط شركة التدقيق المصدرة لتقرير المدقق بإحدى شركات

البند	عدم الارتباط بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم		الارتباط بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم	
	التكرار	النسبة المئوية (%)	التكرار	النسبة المئوية (%)
أ- منح الشركة المبلغ المطلوب	7	8.8	3	3.8
ج- منح الشركة المبلغ المطلوب مع طلب ضمانات إضافية	16	20	14	17.5

د- عدم منح الشركة المبلغ المطلوب	8	10	9	11.2
المجموع	80	100	80	100

يلاحظ من الجدول رقم (28) انه لم يحصل أيضا تغير ملحوظ في القرار المتخذ من قبل ضباط الائتمان بسبب كون شركة التدقيق المصدرة لتقرير المدقق المتحفظ بسبب التقديرات المحاسبية، مرتبطة بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم، وان كان هنالك تغيراً بسيطاً من حيث العدد والنسبة المئوية. حيث أن أغلبية ضباط الائتمان قد قاموا باختيار نفس القرار في كلا الحالتين، ففي حالة عدم الارتباط بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم اختار العدد الأكبر من أفراد العينة وعددهم (49) ضابط ائتمان وبنسبة (61.2%) منح الشركة [illegible] (54) [illegible] (67.5%) [illegible]

[illegible] (29) [illegible] Wilcoxon [illegible]

قيمة Z	مستوى الأهمية
-0.693	0.488

[illegible] المتحفظ بسبب التقديرات المحاسبية في حالة ارتباط شركة التدقيق [illegible] المدقق، بإحدى شركات [illegible] التقديرات [illegible] التدقيق الأربع الكبرى في العالم [illegible] الائتمان.

يظهر من الجدول رقم (29) أن مستوى الدلالة لتقرير المدقق المتحفظ بسبب التقديرات المحاسبية أكبر من (0.05)، وهذا يشير الى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لارتباط شركة التدقيق المصدرة لتقرير المتحفظ بسبب التقديرات المحاسبية بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم في القرار الائتماني.

4.2.8.5 تقرير المدقق المخالف (المعاكس)

الجدول رقم (30) النتائج الوصفية لأثر تقرير المدقق المخالف (المعاكس) في حالة ارتباط شركة التدقيق المصدرة

البند	عدم الارتباط بإحدى شركات التدقيق		الارتباط بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية (%)
أ- منح الشركة المبلغ المطلوب	0	0	0	0
ب- منح الشركة المبلغ المطلوب مع رفع سعر الفائدة (المرابحة)	0	0	0	0
ج- منح الشركة المبلغ المطلوب مع طلب ضمانات إضافية	6	7.5	5	6.2
د- عدم منح الشركة المبلغ المطلوب	74	92.5	75	93.8
المجموع	80	100	80	100

يلاحظ من الجدول رقم (30) أنه لم يحصل تغير في القرار المتخذ من قبل ضباط الائتمان لكون شركة التدقيق المصدرة لتقرير المدقق المخالف (المعاكس)، مرتبطة بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم. حيث أن ضباط الائتمان قد قاموا باختيار نفس القرار، ففي حالة عدم الارتباط بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم اختار (74) ضابط ائتمان وبنسبة (92.5%) عدم منح الشركة المبلغ المطلوب، وفي حالة الارتباط بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم أختار (75) ضابط ائتمان وبنسبة (93.8%) نفس القرار وهو عدم منح الشركة المبلغ والمنط لأوجل. الكشف عن مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأثر تقرير المدقق المخالف (المعاكس) في القرار الائتماني في حالة ارتباط شركة التدقيق بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم، قام الباحث بإجراء اختبار Wilcoxon ضد الباحث الطبيعي (31) أن النتائج هذه الاختبارات غير عادلة ولا يمكن الاعتماد عليها.

الجدول رقم (31) نتيجة اختبار Wilcoxon لأثر تقرير المدقق المخالف (المعاكس) في حالة ارتباط شركة التدقيق المصدرة لتقرير المدقق، بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم

قيمة Z	مستوى الأهمية
−1.000	0.317

يظهر من الجدول رقم (31) أن مستوى الدلالة لتقرير المدقق المخالف (المعاكس) أكبر من (0.05)، وهذا يشير الى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لارتباط شركة التدقيق المصدرة لتقرير المتحفظ بسبب التقديرات المحاسبية بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم في القرار الائتماني.

بناءأ على النتائج السابقة لأثر ارتباط شركة التدقيق المصدرة لتقرير المدقق المتحفظ بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم، في القرار الائتماني ومن خلال نتائج اختبار Wilcoxon لكل نوع من أنواع التقارير المتحفظة والظاهرة في الجدول رقم (32)، يتبين أن مستوى الدلالة الاحصائية لجميع أنواع تقرير مدقق الحسابات أكبر من (0.05)، وهذا يشير الى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لكون ارتباط شركة التدقيق المصدرة لتقرير المدقق بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم، في القرار الائتماني. الجدول رقم (32) نتائج اختبار Wilcoxon لأثر ارتباط شركة التدقيق المصدرة لتقرير المدقق المتحفظ بإحدى [illegible]

نوع تقرير	قيمة Z	مستوى الأهمية
تقارير المدقق المتحفظ حول الائتماني.	−1.265	0.206
تقارير المدقق المتحفظة بسبب إفصاح غير ملائم	−0.801	0.423

0.210	−1.253	تقرير المدقق المتحفظ بسبب استخدام سياسة
0.488	−0.693	تقرير المدقق المتحفظ بسبب عدم الملاءمة
0.317	−1.000	تقارير المدقق حول الاستمرارية (المخالف)

4.2.9 الفرضية العدمية التاسعة:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أنواع التقارير المتحفظة في التأثير في القرار الائتماني

من أجل اختبار الفرضية التاسعة حول مدى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين أنواع التقارير المتحفظة في التأثير في القرار الائتماني، تم استخدام اختبار Kruskal-Wallis ويظهر الجدول رقم (33) ترتيب تقارير المدقق المتحفظة من حيث التأثير في القرار الائتماني، ويتبين من خلال هذا الجدول أن تقرير المدقق المخالف (المعاكس) أكثر تقارير المدقق تأثيراً في القرار الائتماني كما جاء تقرير المدقق المتحفظ حول استمرارية الشركة في المرتبة الثانية من حيث التأثير في القرار الائتماني، واحتل تقرير المدقق المتحفظ بسبب التقديرات المرتبة الثالثة من حيث التأثير في القرار الائتماني، واحتل تقرير المدقق المتحفظ بسبب استخدام سياسات محاسبية غير ملائمة في المرتبة الرابعة، وحصل تقرير المدقق المتحفظ بسبب افصاح غير ملائم على المرتبة الأخير من حيث التأثير فى القرار الائتمانى

الجدول رقم (33) متوسط الرتب لانواع تقارير المدقق

نوع تقرير المدقق	متوسط الرتب
تقرير المدقق المعاكس (المخالف)	4.56
تقرير المدقق المتحفظ حول	3.34
تقرير الاستمرارية للشركة بسبب	2.38
تقرير التقارير المتحفظة بسبب	2.36
تقارير المدقق المتحفظة بسبب عدم الإفصاح	2.35

ويظهر الجدول رقم (34) نتائج اختبار Kruskal-Wallis من أجل الكشف عن مستوى الدلالة الإحصائية حول وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين أنواع التقارير المتحفظة في التأثير في القرار الائتماني

الجدول رقم (34) نتائج اختبار Kruskal-Wallis حول وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين أنواع التقارير الم [illegible] ائتماني

قيمة Chi-Square	درجات الحرية	مستوى الأهمية
148.820	4	0.000

يظهر من الجدول رقم (34) أن قيمة Chi-Square بلغت (148.820) وبمستوى دلالة (0.000) وهي قيمة أقل من (0.05)، وهذا يعني رفض الفرضية العدمية والتي تنص على عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين أنواع التقارير المتحفظة في التأثير في القرار الائتماني وقبول الفرضية البديلة، واستنتاج أنه يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أنواع التقارير المتحفظة في التأثير في القرار الائتماني.

ملخص اختبار الفرضيات:

فيما يلي ملخص بنتائج اختبار فرضيات الدراسة

جدول رقم (35) ملخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية	نوع الاختبار	نتيجة الاختبار
الفرضية العدمية الأولى	Chi-Square	رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة
الفرضية العدمية الثانية	Chi-Square	رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة
الفرضية العدمية الثالثة	Wilicoxon	رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة
الفرضية العدمية	Wilicoxon	رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة
الفرضية العدمية الخامسة	Wilicoxon	رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة
الفرضية العدمية السادسة	Wilicoxon	رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة

الفرضية العدمية	Wilicoxon	رفض الفرضية العدمية وقبول
الفرضية السابعة	Wilicoxon	الفرضية البديلة
العدمية الثامنة الفرضية العدمية	Kruskal-Wallis	رفض الفرضية العدمية وقبول
التاسعة		الفرضية البديلة

الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

5.1 الاستنتاجات

5.2 محددات الدراسة

5.3 التوصيات

5.1 الاستنتاجات:

بناءً على ما تم مناقشته في نتائج الدراسة فإن الباحث

يمكن أن يخرج بالاستنتاجات التالية: أظهرت نتائج الفرضية الأولى أن ضباط
الائتمان يعتبرون تقرير المدقق أحد أهم الأمور
التي يعتمدون عليها في عملية اتخاذ القرار
الائتماني، كما أظهرت النتائج أيضا أن البيانات
المالية المدققة وتقرير المدقق يعدان من أحد
أهم الأمور التي يعتمد عليها ضابط الائتمان عند
دراسة وضع العميل.، فقد حلت البيانات المالية
والمدققة في المرتبة الثالثة من حيث أهميتها وهذه النتائج تتفق مع نتائج
دراسة (الداعور، 1992) التي أظهرت أن ضباط الائتمان يعتمدون على البيانات
المالية للعميل المدققة بوسط حسابي (4.20) وعلى تقرير المدقق في
المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.04) من
المعلومات التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ
القرار الائتماني من وجهة نظر المستثمرين
والمقرضين، كما جاءت نتائج هذه الدراسة مخالفة
لنتائج دراسة (لطفي، 2001) والتي توصلت إلى أن
هنالك انطباعات سلبية لمسئولي الإقراض والائتمان
في البنوك التجارية حول تقرير مدقق الحسابات
القانوني والحسابات الختامية المدققة من قبله.

2- أظهرت النتائج التحليلية الإحصائية للفرضية الثانية أن هنالك أثراً ذي دلالة إحصائية للتقرير المتحفظ لمدقق الحسابات على تقييم ضابط الائتمان لوضع العميل، وهذا يشير الى إدراك ضباط الائتمان لأهمية التقرير المتحفظ، حيث يدرك ضابط الائتمان أن هنالك خطورة في تحفظ المدقق على بند [illegible] نتائج دراسة (Guiral-Contreras *et al.*, 2007) [illegible] أن التقرير المتحفظ للمدقق [illegible] ضباط الائتمان حول العميل ويؤثر في قراراتهم الائتمانية وخاصة القرارات المرتبطة بسعر الفائدة، كما جاءت هذه النتائج مخالفة

3- أظهرت نتائج [illegible] (Lin *et al.*, 2003) [illegible] أثراً ذي دلالة [illegible] إحصائية [illegible] الائتماني. التأثير في القرار الائتماني، فقد أظهرت النتائج أن هنالك اختلافا في طبيعة القرار المتخذ من قبل ضباط الائتمان في حالة وجود التقرير النظيف عنه في حالة وجود تقرير مدقق متحفظ حول استمرارية الشركة. ففي حالة وجود التقرير النظيف يتبين أن غالبية ضباط الائتمان وبنسبة (98.8%) قد [illegible] (Anandarajan and Jacnike, 1995) [illegible] الائتمان [illegible] (61.2%) [illegible] مع رغبتهم في المنح في حال إصدار تقرير نظيف مع وجود تحفظات عدا التحفظ حول استمرارية الشركة.

4- أظهرت نتائج الفرضية الرابعة وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتقرير المدقق المتحفظ بسبب إفصاح غير ملائم في التأثير في القرار الائتماني، فقد أظهرت النتائج أن هنالك اختلافا في طبيعة القرار المتخذ من قبل ضباط الائتمان في حالة وجود التقرير النظيف عنه في حالة وجود تقرير مدقق متحفظ بسبب إفصاح غير ملائم، ففي حالة وجود التقرير النظيف فان غالبية ضباط الائتمان قد اختاروا منح الشركة القرض المطلوب وبدون أية شروط إضافية، أما في حالة

5- أظهرت [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] خلال النتائج أن ضباط الائتمان قد اختاروا قرارات تختلف عن القرارات المتخذة في حالة التقرير النظيف، ففي حالة وجود التقرير النظيف فان أغلبية ضباط الائتمان قد اختاروا منح الشركة القرض المطلوب وبدون أية شروط إضافية، أما في حالة وجود تقرير متحفظ بسبب

6- أظهرت [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الة التحفظ بسبب التقديرات المحاسبية عنه في حالة التقرير النظيف، ففي حالة وجود التقرير النظيف فإن غالبية ضباط الائتمان وبنسبة (98.8%) قد اختاروا منح الشركة القرض المطلوب وبدون أية شروط إضافية، أما في حالة وجود تقرير متحفظ بسبب استخدام سياسة محاسبية غير ملائمة فقد كان القرار المتخذ من قبل ضباط الائتمان مختلفاً، فقد اختار ما نسبته (61.2%) منح

7- أظهرت نتائج الفرضية السابعة وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتقرير المدقق المعاكس (المخالف) في التأثير في القرار الائتماني، فقد أظهرت النتائج وجود اختلاف كبير بين القرار الذي تم اختياره من قبل ضباط الائتمان في حالة التقرير المعاكس (المخالف) عنه في حالة التقرير النظيف، ففي حالة التقرير النظيف فان أغلبية ضباط الائتمان قد اختاروا منح الشركة القرض المطلوب وبدون أية شروط إضافية، أما في حالة [illegible] المعاكس (المخالف) [illegible] موافقة
[illegible] (Schneider and Church, 2008) من حيث أن ضباط الائتمان [illegible]
[illegible]
[illegible]

8- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الثامنة [illegible] أي
تأثير [illegible] المدقق [illegible] (المخالف) [illegible] في التقرير
الائتماني. بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم، على العلاقة بين القرار الائتماني وتقرير المدقق، فمن خلال إجراء مقارنة بين القرار المتخذ من قبل ضباط الائتمان في حالة ارتباط المدقق بإحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم أو عدم الارتباط، تبين عدم وجود اختلاف في طبيعة القرارات
[illegible]
[illegible] (Miller and Smith, 2002) [illegible]
[illegible]
[illegible]

9- [illegible]
[illegible] في
التأثير في القرار الائتماني، حيث يمكن أن يلاحظ من خلال نتائج الدراسة أن هنالك أنواعاً من التقارير

التقارير المتحفظة تؤثر في القرار المتخذ من قبل ضابط الائتمان بشكل ملحوظ وبشكل أكبر من التقارير الأخرى مثل تقرير المدقق المتحفظ حول استمرارية الشركة أو تقرير المدقق المعاكس (المخالف)، وقد يكون هذا ناتجاً عما يمثله تقرير المدقق المخالف من حيث أن البيانات المالية لاتعطي صورة حقيقية وعادلة، أو ما يمثله تقرير المدقق المتحفظ حول استمرارية الشركة من حيث أن هنالك شكوك حول استمرارية الشركة المقترضة مما يعني تتعثرها غير قادرة على سداد التزاماتها.

بينما في أنواع التقارير الأخرى فقد لوحظ انه يوجد تشتت في طبيعة القرار المتخذ من قبل أفراد العينة وذلك مرتبط بتقييم ضباط الائتمان للمخاطر الناتجة عن هذا التحفظ، مما يشير الى أن هنالك أنواع معينة من تقارير المدقق تؤثر بشكل أكبر من أنواع تقارير المدقق الأخرى.

5.2 محددات الدراسة

1- عدم تمكن الباحث من استخدام بيانات مالية وتقارير مدقق فعلية خلال هذه الدراسة، كون البنوك تمتنع عن تقديم هذه المعلومات بحجة السرية الائتمانية وحماية مصالح البنك.

2- عدم تمكن الباحث من دراسة الاساليب الائتمانية المستخدمة في البنوك الاسلامية مثل المضاربة والمشاركة وغيرها من الاساليب الائتمانية الاسلامية، وذلك كون هذه الاساليب غير مستخدمة بشكل كبير في القطاع البنكي مقارنة مع نظام المرابحة والقروض التجارية.

5.2 التوصيات:

بناءاً على ما تم التوصل إليه من نتائج الاختبارات الإحصائية يوصي الباحث بما يلي:

1- ضرورة قيام البنوك بزيادة الاعتماد على تقرير مدقق الحسابات القانوني كعامل أساسي في قرار منح الائتمان بجانب العوامل الأخرى التي تدخل في هذا القرار كشخصية العميل وحجم التسهيل الممنوح ونوع النشاط والضمانة العينية المقدمة، لما في ذلك من أثر في تقليل مخاطر الائتمان والحد من التلاعب في التسهيلات الائتمانية عن طريق منح تسهيلات لا تتناسب مع احتياجات العملاء الفعلية، حيث يرى الباحث أن تقرير المدقق يجب أن يعطى الأولوية عند اتخاذ قرار منح الائتمان وذلك لدلالته على مصداقية

2- أن يتم الاتفاق بين البنوك سواءً من خلال جمعية البنوك أو البنك المركزي الأردني بضرورة تقديم العملاء لقوائمهم المالية المدققة والمرفقة بتقرير مدقق الحسابات القانوني قبل النظر في طلبات التسهيلات المقدمة من قبلهم، وأن لا يتم منح أي تسهيلات تجارية إلا بعد الإطلاع على تقرير مدقق الحسابات والبيانات المالية المدققة للنشاط المطلوب تمويله، وهذا من شأنه أن يساعد في زيادة

3- الاهتمام بتقرير المدقق الخارجي، وبالإضافة إلى حث العاملين على التدريب والتأهيل المستمر في هذا المجال وتوعيتهم بأهمية المعلومات الواردة في تقرير المدقق الخارجي وأهميته في اتخاذ القرارات الائتمانية والأخرى بالإضافة إلى تقارير الصادر عن المدقق وفهم

4- الاستعانة بدراسات أخرى من الممكن أن تكون أكثر تفصيلاً ودقة للحسابات أخرى مثل أخذ أراء فئات مهتمة بالتدقيق مثل مديري الشركات والمستثمرين حول أهمية تقرير مدقق الحسابات في اتخاذ القرارات، أو محاولة دراسة هذا الموضوع من خلال مراجعة ودراسة حالات الإقراض التي تمت في البنوك التجارية على مدى من الزمن ومحاولة الخروج بنتائج حول تأثير تقرير المدقق في القرار الائتماني، بالاضافة الى محاولة دراسة اثر تقرير مدقق الحسابات على الاساليب الائتمانية المستخدمة في البنوك الاسلامية مثل المضاربة والمشاركة وغيرها من الاساليب الائتمانية الاسلامية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

إبراهيم، فؤاد محمد إبراهيم، (1999)" **تقارير مدققي الحسابات في الأردن في ضوء متطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (700)**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

أبو رقبة، شوقي حسن، عبد الهادي اسحق (1991)، " **تدقيق ومراجعة الحسابات**" عمان : دار الكندي للنشر والتوزيع.

أبو زيد، " محمد خير" سليم (2005)، " **أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجية SPSS**" (ط1) عمان: دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

حجير، عادل مصباح محمد، (2001)، "**فجوة التوقعات ومسؤوليات المدققين من وجهة نظر المستثمرين في الأردن**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

حماد، طارق عبد العال (2000)، "**التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل**"، الإسكندرية : الدار الجامعية.

خضر، رائد نافذ، (2004)، " **مدى استخدام البنوك الأردنية للقوائم المالية المدققة في قرار منح التسهيلات الائتمانية التجارية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان.

الدهراوي، كمال الدين مصطفى و سريا، محمد (2001)، " **المحاسبة والمراجعة**"، مصر: الدار الجامعية.

الذنيبات ، علي، (2003) ، " بنية فجوة التوقعات في التدقيق و أسبابها " ، **مجلة دراسات، العلوم الإدارية**، 30(1)، ص 108-127.

الذنيبات، علي،(2008)،" **تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية: نظرية وتطبيق**"، ط2، عمان: دار وائل للنشر.

الذنيبات، علي والعبادي، ايناس ونوفل، منير وعبدالرحيم، بديع ، (2008)، " دراسة تحليلية لأراء المحاسبين القانونيين والمديرين الماليين للشركات المساهمة العامة في الأردن حول تعديلات تقرير مدقق الحسابات وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم 700"، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، 4(3)، ص 25-42.

الزبيدي، حمزة محمود، (2002)، " **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**"، عمان: مؤسسة الوراق.

الساعي، مهيب وعمر، وهبي، (1991)، " **علم تدقيق الحسابات**" ، ط1، عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.

الفيومي، محمد ولبيب، عوض(1998)، " **أصول المراجعة**"، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

القرعان، زياد محمد موسى،(2007)، " **أثر رأي مدقق الحسابات الأردني على قرارات الاستثمار (دراسة ميدانية)**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق.

لطفي، (2001)، "انطباع مسئولي الإقراض والإئتمان عن تقرير مدقق الحسابات"، **مجلة دراسات، العلوم الإدارية**، 28(2)، ص 395-406.

الهواري، محمد نصر و غالي، جورج دانيال، (1991)، " **دراسات في المراجعة : دراسة لموضوعات متقدمة في المراجعة المالية والوظيفية وحالات عملية**" القاهرة: مكتبة الشباب.

محمد، مي حسن، (2008)، " **المخاطر المرتبطة بنظم تخطيط موارد المنشأة من وجهة نظر المدققين الماليين والمتخصصين في تدقيق تكنولوجيا المعلومات**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

مسودة، سناء نظمي، (1992)، " **مدى اعتماد الشركات المالية (البنوك والمؤسسات المالية) على القوائم المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية في اتخاذ قرارات الاستثمار وقرارات الإئتمان**" ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

المملكة الأردنية الهاشمية،(2002)،" **قانون البنوك الأردني رقم (28) لسنة 2000**"، عمان: دار الثقافة للنشر،.

المملكة الأردنية الهاشمية،(1986)،" **قانون التجارة الأردني رقم (21) لسنة 1966**"، عمان: مطبعة التوفيق.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Alderman, C.W. (1979), "An Impirical Analysis of The Impact of Uncertainty Qualifications on the Market Risk Components", *Accounting and Business Research*, No.Autumn, pp.258-66.

Ameen, E.C., Chan, K., Guffey, D.M. (1994), "Information Content of Qualified Audit Opinions for Over-the-Counter Firms", *Journal of Business Finance and Accounting*, No.October, pp.997-1011.

Anandarajan, A. and Jaenicke, H.R. (1995), "How Auditors' Reporting Choices Influence Loan Officers' Decisions", *The Journal of Commercial Lending*, May, pp.55-9.

Anderson, D., Sweeney, D. and Williams, T., (2009) **"Statistics for Business and Economics",** Mason, OH: Thomson.

Arens, A. A., Eleder, R. J. and Beasley, M. S. (2008), **" Auditing and Assurance Services"**, New York: Prentice-Hall.

Ball, R., Walker, R.G., Whittred, G.P. (1979), "Audit Qualifications and Share Prices", *Abacus*, No.June, pp.23-34.

Bamber, E.M. and Stratton, R.A. (1997), "The Information Content of the Uncertainty Modified Audit Report: Evidence from Bank Loan Officers", *Accounting Horizons*, Vol. 11 No.2, pp.1-11.

Banks, D.W., Kinney, W.R. (1982), "Loss Contingency Reports and Stock Prices: an Empirical Study", *Journal of Accounting Research*, Vol. 20 No.Spring, pp.240-54.

Baskin, E.F. (1972), "The Communicative Effectiveness of Consistency Exceptions", *The Accounting Review*, No.January, pp.38-51.

Berenson, L. M., Krehbiel, T. C. and Levine, D. M. (2006**),"Basic Business Statistics",** 10th Edition, New York: Prentice-Hall.

Cabal García, E. (2000), "La Efectividad Comunicativa del Informe de Auditoría Medida a Través de su Impacto en el Mercado Bursátil", *Estudios Financieros*, No.209-210, pp.123-78.

Cabal García, E., Robles Lorenzana, C. (2001), "Auditorías de Empresas Cotizadas en España. Un Análisis de la Calidad de la Información Financiera", *Actualidad Financiera*, No.2, pp.35-47.

Chen, K.C., Church, B.K. (1996), "Going Concern Opinions and the Market's Reaction to Bankruptcy Filings", *The Accounting Review*, Vol. 71 No.1, pp.117-28.

Chow, C., 1982, "The Demand for External Auditing: Size, Debt and Ownership Influences", *The accounting review,* 57 (2), pp 272-291.

Chow, C.W., Rice, S.J. (1982), "Qualified Audit Opinions and Share Prices – an Investigation", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, Vol. 1 No.2, pp.35-53.

Checkely, Keith, (1997), **" Lending",** The Chartered Institution of Bankers, UK: Selwood Printing Ltd..

Craswell, A.T., (1985),**" Studies of the Information Content of Qualified Audit Report",** *Journal of Business, Finance and Accounting*, 12 (1), pp.93-115.

Deloitte Revenue for 2008, (Online accessed 23 Feb 2008) **URL:http://www.deloitte.com/dtt/section_node/0,1042,sid%253D147431,00.html.**

Dodd, P. (1984), "Qualified Audit Opinions and Stock Prices", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 6 pp.3-38.

Dopuch, N., Holthausen, R.W., Leftwich, R.W. (1987), "Predicting Audit Qualifications with Financial and Market Variables", *The Accounting Review*, Vol. 62 No.3, pp.431-54.

Dubois, C.P.R, (1995), " The Information Audit: its Contribution to Decision Making" *Journal of Library Management,* 16(7), pp.20-24.

Elliott, J.A. (1982), "Subject to Audit Opinions and Abnormal Security Returns – Outcomes and Ambiguities", *Journal of Accounting Research*, Vol. 20 No.2, pp.617-38.

Ernst & Young Official Website, (Online accessed 23 Feb 2008) **URL:http://www.ey.com/global/content.nsf/International/About_EY**

Estes, R., Reimer, M. (1977), "A Study of the Effect of Qualified Auditors' Opinions on Bankers' Lending Decisions", *Accounting and Business Research***,** No. Autumn, pp.250-259.

Ferguson, A., J. R. Francis, et al. (2003). "The Effects of Firm Wide and Office Level Industry Expertise on Audit Pricing." *The Accounting Review* (April), pp.135-165.

Francis, J. R. and D. Simon (1987), "A Test of Auditing Pricing in the Small Client Segment of the US Audit Market." *The accounting review* 62(1), pp. 145-157.

Fields, L.P., Wilkins, M.S. (1991), "The Information Content of Withdrawn Audit Qualifications: New Evidence on the Value of 'Subject to' Opinions", *Auditing a Journal of Practice & Theory*, Vol. 10 No.2, pp.62-69.

Firth, M. (1978), "Qualified Audit Reports: their Impact on Investment Decisions", *The Accounting Review*, Vol. 53 No.3, pp.642-50.

Firth, M. (1979), "Qualified Audit Reports and Bank Lending Decisions", *Journal of Bank Research*, No. Winter, pp.231-41.

Geiger, Marshall A. (1994), "The New Auditor's Report", *Journal of Accountancy*, November, pp. 59-64.

Gómez-Guillamón, A.(2003), "The Usefulness of the Audit Report in Investment and Financing Decisions", *Managerial Auditing Journal*, Vol.18 No. 6/7, pp. 549-559

Guiral-Contreras, A., and Gonzalo-Angulo, J. A. and Rodgers, W., (2007), "Information Content and Recency Effect of the Audit Report in Loan Rating Decisions", *Accounting and Finance*, Vol.47, pp.285-304.

Gul, F.A. (1987), "The Effects of Uncertainty Reporting on Lending Officers' Perceptions of Risk and Additional Information Required", *Abacus*, Vol. 23 No.2, pp.172-181.

Hendriksen, E. S., Wood, H. and D. Richard, (1992), "**Accounting Theory**", 4th edition, Inwin, USA.

Holt, G. and Moizer, P. (1990) " The Meaning of Audit Reports" ", *Accounting and Business Research*, Vol.20 No.78, pp.111-121.

Houghton, K.A. (1983), "Audit Reports: their Impact on the Loan Decision Process and Outcome: an Experiment", *Accounting and Business Research*, Vol.14 No.53, pp.15-20.

Jones, F.L. (1996), "The Information Content of the Auditor's Going Concern Evaluation", *Journal of Accounting and Public Policy*, Vol. 15 pp.1-27.

KPMG 2008 revenues, (Online accessed 23 Feb 2008), **URL:http://www.kpmg.com/Global/PressRoom/PressReleases/Pages/KPMG-2008-revenues-grow.aspx**

LaSalle, R.E. and Anandarajan, A. (1997), "Bank Loan Officers' Reactions to Audit Reports Issued to Entities with Litigation and Going Concern Uncertainties", *Accounting Horizons*, Vol. 11 No.2, pp.33-40.

Lee, T. A. (1993), **"Corporate Audit Theory"**, London: Chapman and Hall.

Libby, R. (1979a),"Bankers' and Auditors' Perceptions of the Message Communicated by the Audit Report", *Journal of Accounting Research,* Vol. 17 spring, pp.99-122.

Libby, R. (1979b), "The Impact of Uncertainty Reporting on the Loan Decision", *Journal of Accounting Research*, supplement, Vol. 17, pp.35-57.

Lin, Z. J., Tang, Q. and Xiao, Jason, (2003), "An Experimental Study of Users' Responses to Qualified Audit Reports in China", *Journal of International Accounting, Auditing & Taxation,* Vol.12, pp. 1–22.

Loudder, M.L. (1992), "The Information Content of Audit Qualifications", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, Vol. 11 No.1, pp.69-82.

Mckinley, S., Pany, K., and Reckers, P. M.J. (1985), " An Examination of the Influence of CPA Firm Type, Size, and MAS Provision on Loan Officer Decisions and Perceptions ", *Journal of Accounting Research*, supplement, Vol. 17, pp.64-71.

Miller, J. R., Reed, S. A., and Strawser, R. H. (1993) "Bank Loan Officers' Perceptions of the New Audit Report", *Accounting Horizons,* Vol. 7 No. 1, pp. 39-52.

Miller, J. R., and Smith, L. M., (2002), "The Effects of the Level of Assurance, Accounting Firm, Capital Structure, and Bank Size on Bank Lending Decisions"**,** *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 17(1), pp.51-71.

Ng, D., 1978 "An Information Economics Analysis of Financial Reporting and External Auditing", *The accounting review*, 53 (4), 910-920.

Pittman, J. A. and S. Fortin (2004). "Auditor Choice and the Cost of Debt Capital for Newly Public Firms." *Journal of Accounting and Economics* 37(1): pp. 113-136.

Porter, B. (1993), "An Empirical Study of the Audit Expectation-Performance Gap", *Accounting and Business Research*, Vol. 24 Winter, pp.49-68.

PricewaterhouseCoopers 2008 revenues (Online accessed 23 Feb 2008) **URL:http://www.pwc.com/extweb/ncpressrelease.nsf/docid/31479FE5AF3412CF852574D4005641AA**.

Rodregez, M. C., Alegría, S. S. and Torres, P. A. (2008), **"Do Banks Value Audit Reports or Auditor Reputation? Evidence from Private Spanish Firms",** working paper, Universidad Carlos III de Madrid, Spain.

Ruth, E. George,(1995), **" Commercial Bank Management"**, 3rd Edition, USA: Americans Bankers Association.

Schneider, A. and Church, B. K. (2008), "The Effect of Auditors' Internal Control Opinions on Loan Decisions", *Journal of Accounting and Public Policy*, Vol. 27, pp. 1-18.

Schultz, J. JR. (1979), "Discussion of The Impact of Uncertainty Reporting on the Loan Decision ", *Journal of Accounting Research*, Vol. 17(2), pp.64-71.

Sinkey, F. Joseph (1998), **"Commercial Bank Financial Management"**, 5th Edition, USA: Prentice-Hall.

Sekaran, U. (2003), **"Research Methods for Business"**, 4th Edition, USA: Wiley & Sons.

Wilkerson, J.E. (1987), "Selecting Experimental and Comparison Samples for Use in Studies of Auditor Reporting Decisions", *Journal of Accounting Research*, Vol. 25 No.Spring, pp.161-7.

William, B. (1982), "An Appraisal of Research Design Used to Investigate the Information Content of Audit Reports", **The Accounting Review**, LVII (1), pp.141-146.

Yu, D. M. (2007), **"The Effect of Big Four Office Size on Audit Quality"**, Unpublished Dissertation, University of Missouri – Columbia, USA.

ملحق رقم (1)

الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الأردنية

كلية الأعمال

قسم المحاسبة

لمن يهمه الأمر

تحية طيبة وبعد،،،

يرجى التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبانة التالية والتي تهدف إلى فهم وتحليل أثر تقرير مدقق الحسابات الخارجي على اتخاذ القرار الائتماني في البنوك. إن مساهمتكم في الإجابة على هذه الاستبانة له أهمية كبيرة في تحقيق نتائج هذه الدراسة والتي من أهمها الارتقاء بمستوى مهنة التدقيق وخدمة كافة الأطراف المهتمة بهذه المهنة. ويرجى العلم أن هذه المعلومات سوف تعامل بسرية تامة، بحيث لا تستخدم إلا لأغراض هذا البحث وفي صيغتها الإجمالية.

شاكرين لكم حسن تعاونكم،،،

الباحث

رامي الزبدية

الجزء الأول:
المعلومات العامة:

الرجاء وضع دائرة حول الإجابة المناسبة:

1. **المؤهل العلمي:**

أ. دبلوم كلية مجتمع **ب**. بكالوريوس **ج**. دبلوم عالي **د**. ماجستير **هـ**. دكتوراه

2. **التخصص العلمي:**

أ. محاسبة **ب**. إدارة أعمال **ج**. علوم مالية ومصرفية **د**. أخرى، حددها ....

3. **سنوات الخبرة في مجال الائتمان:**

أ. أقل من 3 سنوات **ب**. 3–6 سنوات **ج**. 7–10 سنوات **د**. أكثر من 10 سنوات

<u>الجزء الثاني:</u>

<u>يرجى اختيار الإجابة المناسبة والتي تعبر عن رأيك بوضوح:</u>

<u>يرجى وضع إشارة (X) مقابل الإجابة التي تختارها:</u>

البند	5 كبير جدا	4 كبير	3 متوسط	2 منخفض	1 منخفض جداً
1- إلـــى أي مـــدى يعتبـــر البنـــك تقريـــر المـــدقق للعميـــل موضـــع الدراســـة،					
2- مـــا مـــدى اهتمامـــك بقـــراءة تقريـــر المـــدقق للعميـــل موضـــع الدراســـة					
3- مـــا مـــدى اســـتعدادك للحـــصول علـــى معلومـــات أضـــافية فـــي حـــال تطـــرق					
4- صنف الأمور التالية من حيث مدى أهميتها في دراسة وضع العميل الائتماني بوضع درجة الأهمية من (5 – 1) أحسب تقالأرهيرية: المدقق.					
ب - البيانات المالية المدققة					
ج - الافصاحات والملاحظات المرفقة مع البيانات					
د - المعلومات المالية ما لدقيقة يتم الحصول عليها من جهات أخرى (مثل دائرة مراقبة الشركات، استعلام البنك المركزي،					
هـ - خبرة التعامل السابقة مع العميل).					

الجزء الثالث (أ):

يرجى وضع إشارة (X) مقابل الإجابة التي تختارها:

إلى أي مدى توافق على كل من العبارات التالية:	5 كبير جدا	4 كبير	3 متوسط	2 منخفض	1 منخفض جداً
5- إن رأي المدقق النظيف يؤثر في سلوك متخذ القرار الائتماني					
بشكل ايجابي. 6- تقرير المدقق النظيف لضابط الائتمان أن القوائم					
المالية عادلة وموضوعية. 7- تقرير المدقق النظيف لضابط الائتمان أن الشركة					
تحتفظ بالسجلات المحاسبية المنظمة 8- يخلق الرأي المتحفظ					
والقانونية لدى متخذ القرار. 9- الرأي المتحفظ لضابط الائتمان القلق وعدم					
الطمأنينة. 10- يعني الرأي المتحفظ لضابط الائتمان أنه يوجد مخالفات					
تؤثر على المركز المالي للشركة. 11- رأي المدقق يدل على عدم عدالة القوائم					
المالية. 12- يدرك ضابط الائتمان خطورة تحفظ المدقق عن بند من					

البنود الواردة في القوائم

المالية.

الجزء الثالث (ب):

يهدف هذا الجزء إلى التعرف على نوع القرار الذي سوف تتخذه كضابط إئتمان بالاعتماد على المعلومات التالية حول إحدى الشركات الطالبة للحصول على قرض:

1- معلومات عامة عن الشركة :

العميل هو شركة (ABC) المساهمة العامة لتجارة المواد الغذائية، تأسست هذه الشركة بتاريخ 1995، وبرأسمال يتكون من (5,000,000) سهم وبقيمة أسمية دينار واحد للسهم، وقد تم زيادة رأس المال ليصبح عام 2007 (25,000,000) سهم. تعتبر الشركة من الشركات الكبرى في الأردن، والمتخصصة باستيراد السلع الغذائية وتوزيعها على التجار والمحال التجارية الكبرى.

الشركة تخطط لتوسيع أعمالها من خلال الحصول على وكالة إحدى السلع الغذائية العالمية، والشركة بحاجة إلى الحصول على قرض تجاري لمدة (5) سنوات وبقيمة (1) مليون دينار، **مع العلم أن الشركة لديها ضمانات عقارية كافية لتغطية قيمة القرض.**

2- البيانات المالية للعميل:

البيانات المالية الرئيسية والمدققة لشركة (ABC) لعامي 2007 و2008			
البند	2007 المبالغ بالمليون دينار	2008 المبالغ بالمليون دينار	نسبة التغير (%)
المبيعات	10.4	12.5	+ 20.2
الأرباح التشغيلية	5.3	6.6	+ 24.5
أرباح (خسائر) أخرى	1.52	1.83	+ 20.4
صافي الدخل بعد الضريبة	5.1	6.05	+ 18.6
حصة كل سهم من الأرباح	0.204 دينار	0.242 دينار	+18.6
الأصول المتداولة	40.57	49.85	+ 22.9
الإلتزامات المتداولة	27.99	29.50	+ 5.4
إجمالي الأصول	102.587	108.874	+ 6.12
إجمالي الالتزامات	43.249	44.584	+ 3.03

حقوق الملكية	59.338	64.29	+ 8.34

3- فيما يلي تقارير المدقق عن البيانات المالية لشركة ABC، يرجى قراءة التقرير والإطلاع على البيانات المالية واختيار القرار المناسب:

أولاً :- تقرير نظيف – بدون أي تحفظ:

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لشركة ABC والمكونة من ميزانية الشركة كما في 31 كانون الأول "ديسمبر" 2008،2007 وبيانات الدخل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

الرأي

برأينا أن البيانات المالية تظهر بعدالة من كافة النواحي المادية المركز المالي لشركة ABC كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2008 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أ- بالاطلاع على البيانات المالية لشركة ABC ورأي المدقق أعلاه يرجى تحديد قرارك الائتماني:

أ- منح الشركة المبلغ المطلوب **ب-** منح الشركة المبلغ المطلوب مع رفع سعر الفائدة (المرابحة)

ج- منح الشركة المبلغ المطلوب مع طلب ضمانات إضافية **د-** عدم منح الشركة المبلغ المطلوب

ب- بالاطلاع على البيانات المالية لشركة ABC ورأي المدقق أعلاه، وبافتراض أن مدقق الحسابات مرتبط بشركة تدقيق عالمية يرجى تحديد قرارك الائتماني:

أ- منح الشركة المبلغ المطلوب **ب-** منح الشركة المبلغ المطلوب مع رفع سعر الفائدة (المرابحة)

ج- منح الشركة المبلغ المطلوب مع طلب ضمانات إضافية **د-** عدم منح الشركة المبلغ المطلوب

ثانياً:- تقرير المدقق المتحفظ حول استمرارية الشركة:

الترتيبات التمويلية للشركة والأرصدة القائمة تستحق في 5 آذار 2008. ولم تستطع الشركة التفاوض أو الحصول على تمويل بديل. هذه الحالة تشير إلى وجود حالة من عدم التأكد قد تثير شكًا جوهرياً حول قدرة الشركة على الاستمرار، وبالتالي قد لا تكون الشركة قادرة على استرداد قيمة أصولها وسداد التزاماتها خلال الدورة التشغيلية العادية. إن البيانات المالية (والإيضاحات المرفقة بها) لم تفصح عن هذه الحقيقة.

الرأي

برأينا باستثناء ما يتعلق بعدم الإفصاح عن المعلومات الواردة في الفقرة السابقة، فإن البيانات المالية تظهر بعدالة من كافة النواحي المادية المركز المالي لشركة ABC كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2007، 2008 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أ- بالاطلاع على البيانات المالية لشركة ABC ورأي المدقق أعلاه يرجى تحديد قرارك الائتماني:

أ- منح الشركة المبلغ المطلوب **ب**- منح الشركة المبلغ المطلوب مع رفع سعر الفائدة (المرابحة)

ج- منح الشركة المبلغ المطلوب مع طلب ضمانات إضافية **د**- عدم منح الشركة المبلغ المطلوب

ب- بالاطلاع على البيانات المالية لشركة ABC ورأي المدقق أعلاه، وبافتراض أن مدقق الحسابات مرتبط بشركة تدقيق عالمية يرجى تحديد قرارك الائتماني:

أ- منح الشركة المبلغ المطلوب **ب**- منح الشركة المبلغ المطلوب مع رفع سعر الفائدة (المرابحة)

ج- منح الشركة المبلغ المطلوب مع طلب ضمانات إضافية **د**- عدم منح الشركة المبلغ المطلوب

ثالثاً:- تقرير المدقق المتحفظ بسبب إفصاح غير ملائم:

بتاريخ 15 كانون الثاني (يناير) 2008، أصدرت الشركة سندات بمبلغ (500) ألف دينار لأغراض تمويل التوسعة في أعمالها. إن عقد إصدار السندات يفرض قيودا على توزيع الأرباح المستقبلية بعد 31 كانون الأول (ديسمبر) 2008. برأينا، فإنه يجب الإفصاح عن هذه المعلومات حسب تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومعايير المحاسبة الدولية.

الرأي

برأينا وبإستثناء عدم الإفصاح عن المعلومات الواردة في الفقرة السابقة، فإن البيانات المالية تظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي لشركة ABC كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2007، 2008 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أ- بالاطلاع على البيانات المالية لشركة ABC ورأي المدقق أعلاه يرجى تحديد قرارك الائتماني:

أ- منح الشركة المبلغ المطلوب **ب**- منح الشركة المبلغ المطلوب مع رفع سعر الفائدة (المرابحة).

ج- منح الشركة المبلغ المطلوب مع طلب ضمانات إضافية **د**- عدم منح الشركة المبلغ المطلوب.

ب- بالاطلاع على البيانات المالية لشركة ABC ورأي المدقق أعلاه، وبافتراض أن مدقق الحسابات مرتبط بشركة تدقيق عالمية يرجى تحديد قرارك الائتماني:

أ- منح الشركة المبلغ المطلوب **ب**- منح الشركة المبلغ المطلوب مع رفع سعر الفائدة (المرابحة)

ج- منح الشركة المبلغ المطلوب مع طلب ضمانات إضافية **د**- عدم منح الشركة المبلغ المطلوب

رابعاً:- تقرير المدقق المتحفظ بسبب استخدام سياسة محاسبية غير ملائمة:

بالإشارة إلى البيانات المالية، لم يتم احتساب مصروف الإهتلاك والذي برأينا يخالف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. إن المصروف الواجب تكوينه للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2008 يجب أن يكون (155) ألف دينار باستخدام طريقة القسط الثابت للإهتلاك بمعدل اهتلاك سنوي 5% للمباني و 20 % للآلات. وبناءا عليه، فان الأصول الثابتة يجب أن يتم تخفيض قيمتها لتعكس القيمة الدفترية الحقيقية.

الرأي

برأينا وباستثناء أثر عدم احتساب مصروف الإهتلاك حسب ما هو وارد في الفقرة السابقة، فإن البيانات المالية تظهر بعدالة من كافة النواحي المادية المركز المالي لشركة ABC كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2007، 2008 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أ- بالاطلاع على البيانات المالية لشركة ABC ورأي المدقق أعلاه يرجى تحديد قرارك الائتماني:

أ- منح الشركة المبلغ المطلوب **ب**- منح الشركة المبلغ المطلوب مع رفع سعر الفائدة (المرابحة)

ج- منح الشركة المبلغ المطلوب مع طلب ضمانات إضافية **د**- عدم منح الشركة المبلغ المطلوب

ب- بالاطلاع على البيانات المالية لشركة ABC ورأي المدقق أعلاه، وبافتراض أن مدقق الحسابات مرتبط بشركة تدقيق عالمية يرجى تحديد قرارك الائتماني:

أ- منح الشركة المبلغ المطلوب **ب**- منح الشركة المبلغ المطلوب مع رفع سعر الفائدة (المرابحة)

ج- منح الشركة المبلغ المطلوب مع طلب ضمانات إضافية **د**- عدم منح الشركة المبلغ المطلوب

خامساً:- تقرير المدقق المتحفظ بسبب وجود خطأ في التقديرات المحاسبية:

بالإشارة إلى البيانات المالية، فلقد قامت الشركة بتقدير مخصص الديون المشكوك فيها بقيمة (430) ألف دينار . وعند تدقيق مخصص الديون المشكوك فيها ودراسة الاسس التي تم البناء عليها لتقدير قيمة هذا المخصص، تبين وجود خطأ في عملية التقدير والاسس التي تم الاعتماد عليها لتقدير قيمة المخصص ولم يتم التعديل. وبناءا عليه فأن قيمة مخصص الديون المشكوك والواجب ظهوره للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2008 يجب أن يكون (708) ألف دينار. وبناءا عليه، فان صافي قيمة الذمم المدينة يجب أن يتم تخفيض قيمتها لتعكس القيمة القابلة للتحقق.

الرأي

برأينا وباستثناء أثرالتحريف في تقدير مخصص الديون المشكوك فيها كما هو وارد في الفقرة السابقة، فإن البيانات المالية تظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي لشركة ABC كما في 31 كانون الأول (ديسمبر)2007، 2008 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أ- بالاطلاع على البيانات المالية لشركة ABC ورأي المدقق أعلاه يرجى تحديد قرارك الائتماني:

أ- منح الشركة المبلغ المطلوب **ب**- منح الشركة المبلغ المطلوب مع رفع سعر الفائدة (المرابحة)

ج- منح الشركة المبلغ المطلوب مع طلب ضمانات إضافية **د**- عدم منح الشركة المبلغ المطلوب

ب- بالاطلاع على البيانات المالية لشركة ABC ورأي المدقق أعلاه، وبافتراض أن مدقق الحسابات مرتبط بشركة تدقيق عالمية يرجى تحديد قرارك الائتماني:

أ- منح الشركة المبلغ المطلوب **ب**- منح الشركة المبلغ المطلوب مع رفع سعر الفائدة (المرابحة)

ج- منح الشركة المبلغ المطلوب مع طلب ضمانات إضافية **د**- عدم منح الشركة المبلغ المطلوب

سادساً:- تقرير المدقق المعاكس (المخالف):

الترتيبات التمويلية للشركة والأرصدة القائمة تستحق في 5 آذار 2008. ولم تستطع الشركة التفاوض أو الحصول على تمويل بديل. هذه الحالة تشير إلى وجود حالة من عدم التأكد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة الشركة على الاستمرار، وبالتالي قد لا تكون الشركة قادرة على استرداد قيمة أصولها وسداد التزاماتها خلال الدورة التشغيلية العادية مما يجعل فرض الاستمرارية غير قائم. إن البيانات المالية (والإيضاحات المرفقة بها) لم تفصح عن هذه الحقيقة وقد تم الاعتماد على فرض الاستمرارية في اعداد البيانات المالية.

الرأي

برأينا، بسبب الأسباب الواردة في الفقرة السابقة، فإن البيانات المالية **لا تظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي لشركة ABC كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2007، 2008** وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أ- بالاطلاع على البيانات المالية لشركة ABC ورأي المدقق أعلاه يرجى تحديد قرارك الائتماني:

أ- منح الشركة المبلغ المطلوب **ب**- منح الشركة المبلغ المطلوب مع رفع سعر الفائدة (المرابحة)

ج- منح الشركة المبلغ المطلوب مع طلب ضمانات إضافية **د**- عدم منح الشركة المبلغ المطلوب

ب- بالاطلاع على البيانات المالية لشركة ABC ورأي المدقق أعلاه، وبافتراض أن مدقق الحسابات مرتبط بشركة تدقيق عالمية يرجى تحديد قرارك الائتماني:

أ- منح الشركة المبلغ المطلوب   **ب-** منح الشركة المبلغ المطلوب مع رفع سعر الفائدة (المرابحة)

ج- منح الشركة المبلغ المطلوب مع طلب ضمانات إضافية   **د-** عدم منح الشركة المبلغ المطلوب

THE EFFECT OF EXTERNAL AUDITOR'S REPORT ON THE CREDIT DECISION FOR JORDANIAN COMMERCIAL BANKS

By

Rami Mohammad Al-Zabdieh

Supervisor

Dr. Ali Al-Thuneibat. Prof.

ABSTRACT

The purpose of this study is to examine the effect of external auditor's report on credit decision in Jordanian commercial banks to identify if the type of audit report affects credit decision, and to examine the effect of the association between the audit company with one of the big four audit firms in the world on credit decision.

To achieve the objectives of study a questionnaire was distributed to credit officers in Jordanian commercial banks, and a virtual financial data attached with the different types of auditor's reports. "Chi-square" test, "Wilcoxon" test, and “Kruskal-Wallis" test were used to analyze the data of the study.

The results of the study showed that auditor's report is considered as one of the important sources for credit officers in making their credit decision. The study also showed that qualified auditor's report, compared to clean reports, influences the credit officer's decision. It appeared also that the association between the audit companies with one of the big four audit firms in the world doesn't affect the relationship between the qualified auditor's report and credit decision. Finally the

study concludes that there are significant statistical differences between the various types of qualified auditor's reports in affecting the credit decision.

Based on the conclusions of the study the researcher recommends that the banks should increase their reliance on the audit report in making credit decisions, and the need of coordination between banks and Jordan Association of Certified Public Accountants in holding courses to raise the awareness of the credit officers about the importance of auditor's report. Finally, the study recommends amending and revising laws and legislations to increase the trust between the auditors and other parties who are interested in auditor’s report.